

قاسيون

ياعمال العالم، وياأيتها الشعوب المضطَّهدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تليفاكس (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

صواريخ المقاومة الفلسطينية تقصف أحلام المهرولين للتطبيع



هل تتآمر فرنسا

لاغتيال حسن نصر الله؟

في الأسبوع الثاني من شهر آب، جرت في الريفيرا التابعة لفرنسا وموناكو مفاوضات رسمية حول مستقبل لبنان.

على هامش هذه المساومات، جرى تنظيم اجتماع سري في «جوان ليان» في مقر إقامة مستشار الأمن القومي السعودي الأمير بندر بن سلطان، الذي استضاف بصورة خاصة زعيم تحالف الرابع عشر من آذار سعد الحريري وضيفا سريا لم يكن سوى رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت. ومثل عبد العزيز خوجة، سفير المملكة العربية السعودية في بيروت، الملك عبد الله.

على الرغم من أنّ وزارة الخارجية الفرنسية ترفض تأكيد أو نفي تواجد رسميين فرنسيين يمثلون الرئيس ساركوزي، فقد أكدت مصادرنا هذا التواجد. ويبقى أمراً قليل الاحتمال ألا يكون قصر الإليزيه قد استدعي للاجتماع وجرى تمثيله في حين أنّه نظم سفر السيد أولمرت سرا إلى الريفيرا.

في المقابل، يصعب أن نعرف بصورة أكيدة المحتوى الدقيق لهذا الاجتماع. غير أنّ مصدراً دبلوماسياً يؤكد أنّ سعد الحريري قد طلب من إيهود أولمرت تخليصه من حزب الله وأنّ رئيس الوزراء الإسرائيلي قد أجابه بأنّ الجيش الإسرائيلي تساحال لا يستطيع القيام بالعمل وحده.

بعدئذ، يُعتقد أنّ المعنيين قد توافقوا على أن يتولى سعد الحريري أمر اغتيال حسن نصر الله، في حين يسحق التساحال المقاومة اللبنانية بعد قطع رأس حزب الله.

فيل بأنّ السفير عبد العزيز خوجة قد حذّر المشاركين الآخرين، مؤكّداً على أنّ التطورات الممكنة لمثل هذا السيناريو، أيا كانت، سوف تؤدي إلى انفجار الوضع الداخلي في بلد الأرز. غير أنّ بعض المتأمرين لم يحبذوا تحفظاته. وفور عودة السفير إلى بيروت، أعلن بأنه مهدد وغادر لبنان فجأة.

في الأوساط الحاكمة في لبنان، يجري التساؤل حول السياسة الجديدة لنيكولا ساركوزي وحول ازدواجية السلطات الفرنسية التي تدعو جميع الفرقاء للنقاش في لاسيل سان كلو، وتشارك بعد بضعة أسابيع في التخطيط لاغتيال زعيم المقاومة اللبنانية.

■ المصدر: شبكة فولتير

د. منير الحمش لـ «قاسيون»:

رفع الدعم هو «إعلان فشل» للحكومة وفريقها الاقتصادي 6

مشكلة النقل في العاصمة ومحيطها

قنبلة موقوتة فلنحذر من انفجارها 7

اختراق الأجواء السورية .. الرسائل الداخلية 9

روسيا تختبر بنجاح قنبلة «أبو القنابل كلها»

الروس: نحن نمتلك أقوى سلاح في العالم 8

أحداث الحادي عشر من أيلول في الذكرى السادسة

الإمبريالية ووهم الانقلاب التاريخي 10

ارتفاع أسعار غير مسبوق..

بعد قرار وزارة الاقتصاد الأخير بالسماح للتجار بتصدير الحبوب والبقول عشية شهر رمضان الكريم، ارتفع الحمص إلى ٧٥ ل.س للكيلو غرام، والعدس إلى ٥٠ ل.س والذرة الصفراء إلى ٥٠ ل.س والبقول إلى ٧٥ ل.س، وكذلك الفاصولياء، أما البرغل فقد وصل سعر الكيلو غرام الواحد منه إلى ٣٥ ل.س. وهكذا تشهد الأسواق السورية موجة جديدة من ارتفاعات الأسعار، علماً أن هناك دراسة لوزارة الزراعة تقول: إن كلفة إنتاج الكيلو غرام الواحد من الحمص هي: ١٢.٥ ل.س، والذرة ١٠.٩ ل.س، والعدس ١٧ ل.س. ومن المعروف أن الفارق بين سعر الكلفة والمُفْرَق لا يذهب إلا إلى جيوب تجار الجملة بشكل أساسي ناهبا المنتج والمستهلك بأنّ معا.

هل هذا ما يريده أنصار اقتصاد السوق عبر بحثهم عن اقتصاد الوفرة. طبعاً أسعار كهذه ستجعل البضائع متوفرة في السوق لندرة القوى الشرائية القادرة على امتصاص هذه البضائع. فال مواطن السوري المنهك من سياسات الحكومة، بات بكل أسف، أعجز من أن يحصل على مثل هذه السلع الأساسية إلا لماما، وهي التي كانت تشكل العمود الفقري في غذائه اليومي.. فماذا بعد ذلك؟؟

■ ■



الافتتاحية

ما وراء

ارتفاع الأسعار؟؟

عشية شهر رمضان، شهدت الأسواق السورية موجة جديدة من ارتفاعات الأسعار، لتضاف إلى الموجة التي سبقتها مؤخراً بعد انتشار الإشاعات عن رفع دعم المحروقات الذي لم يتم في حينه، وهذه الموجات المتلاحقة لارتفاعات الأسعار وخاصة للسلع والخدمات التي تهم المواطن البسيط، تؤثر بشكل سلبي ومؤلم على مستوى المعيشة الذي هو أصلاً دون المستوى المطلوب.

وقد واجهت الحكومة هذه الارتفاعات في الأسعار بموجات من تصريحات بعض مسؤوليها الذين هددوا بالضرب بيد من حديد على كل من يتلاعب بالأسعار، محاولين إيهام المواطن أن تاجر المفرق هو المسؤول عما يجري، والحقيقة أن السبب الحقيقي هو في مكان آخر، والأصح القول: إن جملة الأسباب الأساسية تكمن في السياسات المتبعة وطرق المعالجة.

لقد حذرنا سابقاً من فقاعة النمو التي تبجح بها الفريق الاقتصادي كثيراً، وقلنا إن النمو الحقيقي يجري عادة في قطاعات الإنتاج المادي. وإن أرقام النمو إذا جرت في أماكن أخرى مثل قطاع الخدمات، والمال، والمصارف، فإن ذلك لن يعدو كونه إلا فقاعة ستنفجر، وها هي تنفجر اليوم بالتدريج في وجه الفريق الاقتصادي، وتتجلى في الارتفاعات المستمرة في الأسعار التي هي تعبير عن خلل عضوي في السياسات والإدارة الاقتصادية.

والأدق إن سبل الاستثمارات في قطاع العقارات والأراضي هو الذي أرسى أساس المشكلة التي نعيشها اليوم، والتي يجني ثمارها المرة المواطن البسيط. وما محاولة تحميل المسؤولية لتاجر المفرق إلا محاولة بائسة لإبعاد الشبهات عن المتهم الأساسي الذي تسبب في خلق الأجواء الحالية.

إن هذه السياسات قد خفضت هامش الأمان الذي يتمتع به الاقتصاد السوري بسبب ديونه المنخفضة واحتياطاته الكبيرة من العملات الصعبة وإنتاجه الوفير من النفط، خفضته إلى حده الأدنى، لدرجة أن أي رفع «مفتعل» للطلب كما يحدث الآن أصبح مؤثراً بشكل كبير على السوق والأسعار والقوة الشرائية لليرة.

والواضح أن العدو الخارجي الذي يترصد ببلادنا، يحاول استخدام نقطة الضعف هذه لخلق عدم استقرار اقتصادي، وتوتر اجتماعي، يؤديان بنهاية المطاف لخدمة أهدافه السياسية، لذلك أصبحت الجبهة الاقتصادية في الداخل هي جبهة مواجهة من الدرجة الأولى بامتياز..

وكان الطين سيزداد له لو استطاعت القوى الداعية لرفع الدعم عن المحروقات من تحقيق مآربها، إذا كانت الأسعار سترتفع حينها بشكل ضخم وسريع مع كل ما يحمله ذلك من مخاطر هزات وفوضى....

إن البعض من الليبراليين الجدد في بلادنا يبررون سلوكهم في تصريحات رسمية، بأنهم يسعون لتحقيق اقتصاد الوفرة في مواجهة اقتصاد الندرة الذي يسبب طواير من الدور حتى على علب المحارم.

والحقيقة أن هذه الوفرة التي يتحدثون عنها، وبلاستفادة من تجارب البلدان التي سارت على هذا الطريق، كانت وفرة بضائع متنوعة ومختلفة على رفوف المخازن، ولكن بأن واحد شح كبير في جيوب المواطن. لا يسمح له إلا بالتفرج على هذه الواجهات الوفيرة... وهم بهذا الطرح يريدون وضعنا أمام ثنائية وهمية جديدة: إما وفرة، أو ندرة بضائع في السوق، مع أن محرك الطلب، ليس عرض البضائع نفسها، وإنما القدرة الشرائية للطلب المتمثلة في الأجور، ومستوى الأسعار نفسه.

إن حكومة توفر البضائع بحرية، ولا توفر الطلب عليها، لا تختلف كثيراً عن حكومة تؤمن أجوراً اسمية جيدة، ولا تؤمن السلع والخدمات الضرورية للمواطن.

والمطلوب اليوم، هو سياسة دولة تؤمن أجوراً محترمة لمواطنها، وبالمقابل قدرة سلعية محترمة قادرة على التوازن مع الأجور.

هذا هو خيارنا الذي يؤمن كرامة الوطن والمواطن.

■ ■

الوجه الأخطر للخصخصة يجري تطبيقه.. ولكن.. لا خصخصة!!!

الأردن أو تركيا يمكن أن نسميه تهريباً؟ هذا مجرد سؤال!!! عشرات المذكرات رفعت من أجل قف تهريب الخردة، ولكن لا أحد يجيب، وسوف تستمر الخردة في التهريب وسوف تتوقف الشركة عن الإنتاج. أما قمة الخطر فتكمن في التوكيلات الملاحية، وقد هدف المرسوم ٥٥ إلى جملة أهداف وهي: استخدام خطوط ملاحية جديدة. تفعيل حركتي الاستيراد والتصدير. امتصاص البطالة الموجودة. زيادة الواردات إلى خزانة الدولة. السهولة والمرونة في العمل.

ولكن ما حصل بعد التطبيق عكس ذلك تماماً حيث تم سحب الخطوط الملاحية التي كانت بتوكيل شركة التوكيلات الملاحية، ولم يجر تفعيل حركتي الاستيراد والتصدير في السوق كما كان منتظراً من المرسوم، بل زادت تكلفة البضائع المستوردة للسوق بزيادة الرسوم ومثال ذلك: كانت شركة التوكيلات الملاحية تستوفي رسم تجريم أكبر سيارة بما لا يزيد عن ٢٠٠ ل.س وحالياً أقل رسم تستوفيه الوكالة الخاصة لأصغر سيارة يصل إلى ١٠٠ دولار.

ونسأل: من استفاد هل الدولة أم أصحاب النفوذ؟ عام ٢٠٠٣ حققت التوكيلات دخلاً لخزينة الدولة أكثر من ٧٣٠ مليون ل.س وفي عام ٢٠٠٥ الذي طبقت فيه قرار الإلغاء حققت التوكيلات دخلاً قدره ٢٠٠ مليون ل.س من المستفيد؟ إنهم أصحاب النفوذ!!! ورغم كل ذلك هناك من يدعي أنه لا توجد خصخصة!!.

■ نزار عاذلة

أنها لا تستفيد من الخبرات التي اكتسبوها. وفي هذه الحالات ليس للمؤسسة أي دور قانوني يلزم المنشآت بالاستفادة من خريجي دورات الصحة والسلامة المهنية.

إننا إذ نتقدم لكم بجزيل الشكر على الاهتمام بمثل هذه المواضيع التي تهم شريحة كبيرة من المجتمع، فإننا نأمل أن يساهم معنا الإعلام في نشر الثقافة والوعي التأميني بهدف توسيع المظلة التأمينية والاستفادة من المزايا التي تقدمها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. يرجى الإطلاع والنشر في الموقع نفسه.. شاكرين تعاونكم».

● رئيس مجلس الإدارة المدير العام خلف العبد الله

تعقيب المحرر

ليس لدينا أدنى شك بأهمية الدور الذي تقوم به المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ولكن هذا الدور الآن، بكل أسف، ما يزال في أخفض مستوياته، وهو يتدهور بشكل تدريجي، وإدارة المؤسسة تدرك ذلك بكل تأكيد، وتدرك أيضاً أن جولاتها التفتيشية، ونشراتها الإعلامية التوعوية، ومساهماتها في الدورات التدريبية، لم تغير حتى الآن من هذا الواقع السائد، كونها بكل بساطة تجري بآليات صورية، وكون الفساد يتغلغل في كثير من أركان المؤسسة، وتحديداً في صفوف مفتشيها، كما يتغلغل في بقية المؤسسات.. وحتى يتغير كل ذلك سيبقى عمال القطاع الخاص يدفعون الثمن، وسيظلون تحت رحمة أرباب عملهم، دون أن يكون هناك من يحميهم قولاً... وفعلًا..



وقفت الشركة الآن عاجزة عن استخدام مواد أولية للإنتاج. فماذا نصف واقع هذه الشركة؟ بشكل واضح نقول: هذا تأمر على القطاع العام!!! والتأمر هذا لصالح السماسرة والتجار وحماستهم. الأخطر كذلك، شركة حديد حماء حيث طرحت للاستثمار منذ العام ٢٠٠٤ وتم التعاقد مع شركة نمساوية، وتم إفشال العقد بوعي النقابة والعمال رغم أن الشركة رابحة كما كانت الإطارات رابحة!! فقد أعلنت الشركة عن تطوير معمل الصهر ورفع الطاقة الإنتاجية من ٦٠ ألف طن إلى ٤٠٠ ألف طن بليت بعد أن تم رصد ٢٠ مليون دولار لتطوير المعمل خلال خطة ٢٠٠٧. والاعتماد الأساسي على الخردة، ولكن الخردة تهرب يومياً إلى الدول المجاورة في أرتال من السيارات، وعدم وجود خردة يعني عدم وجود إنتاج.

ونسأل هنا:

هل ٢٠ شاحنة محملة بالخردة إلى لبنان أو

وقد رافق ذلك طرح بعض الشركات العامة على الاستثمار تحت شعارات التطوير والتحديث بعد تجريد الطبقة العاملة مما حققته عبر نضالها الطويل، ومع الاحتجاجات العديدة على طرح هذه الشركات ومنها الحديد والإسمنت وغيرها... على الاستثمار، ثم الالتفاف على هذا الرأي وطرح موضوع المشاركة، والتشاركية مع تصفية شركات عديدة خاسرة ولم تجد منذ إنشائها كشركة المصانع وشركة الوليد في حمص وغيرها.

الأخطر إبقاء شركات هامة محاصرة كشركة الإطارات بعد إغراق السوق السورية بكل منتجات العالم من الإطارات دون رسوم، وقد اضطرت الشركة بداية إلى تخفيض خطتها الإنتاجية لصعوبة التسويق وإقلاق سياسات الدولة عن الاستمرار منها، تكس الإنتاج في مستودعات الشركة ووصلت الشركة إلى خسارة أكثر من ٢١٩ مليون مع ديون على المؤسسات العامة وشركات القطاع العام لصالح الشركة تصل مئات الملايين

نحن مع التعددية الاقتصادية، مع القطاع العام الذي لعب الدور الأهم والأبرز في بناء سورية اقتصادياً واجتماعياً، مرسياً القاعدة الهيكلية الأساسية للاقتصاد الوطني، ومنفذاً خطط الدولة التنموية وكانت تعد له أصلاً. وداعماً موارد الدولة وملياً احتياجات أوسع الجماهير إلى فرص العمل والمنتجات المقبولة للأسعار.

القطاع العام الدرع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في أوقات الشدة. ونحن مع القطاع الخاص المنتج، القطاع الخاص الذي يقيم مؤسسات إنتاجية، تمتص البطالة وتقدم سلعا نظيفة وتساهم في زيارة الدخل الوطني وتقف جنباً إلى جنب مع القطاع العام لأهداف واحدة. فماذا يجري؟

تصريحات متناقضة للجهات الوصائية في سورية، تأكيدات يومية وتصريحات للسيد رئيس الوزراء تؤكد على دعم القطاع العام وعلى التجديد والتحديث في مؤسساته وعدم المس به وعدم تسريح أي عامل كان، وتصريحات أخرى للنائب الاقتصادي على الرهان الكبير على الاستثمارات والتي ستؤدي إلى رفع معدل النمو، وأن القطاع العام لن يمس ومشروع سيظهر إلى النور قريباً وأن الرفاه الاجتماعي قادم لا محالة. وأن الحكومة تحاول من خلال الخطة الخمسية العاشرة تطبيق العدالة وتوزيع الموارد واقتصادياً عبر استخدام آليات السوق مؤكداً على ضرورة التشاركية بين الحكومة والقطاع الخاص في التخفيف من حدة الفقر.

الواقع يقول:

المكاسب العمالية والحقوق المشروعة التي حصل عليها العمال خلال ٤٠ عاماً تتآكل: طبيرة العمل. الحوافز. الوجبة الغذائية، الطبابة، عمالة مؤقتة، عدم التعيين، تمويض اختصاص، تعويض مهن شاقة، الانقاص من الموازنات الاجتماعية الصحية والتعليمية... الخ.

ردّ وتعقيب..

حماية العمال بالأفعال.. وليس بالأقوال



لها العمال. إضافة إلى إقامة دورات تدريبية متخصصة في مجال الصحة والسلامة المهنية مع كافة القطاعات والمنظمات العربية والدولية. كما وتساهم المؤسسة من خلال خبرائها بدور أساسي وفعال في الدورات التدريبية لمشرفي الصحة والسلامة المهنية التي يقيمها الاتحاد العام لنقابات العمال «المعهد النقابي المركزي»، والتي تهدف إلى زيادة عدد مشرفي الصحة والسلامة المهنية في المنشآت وتطوير كفاءاتهم. وتقع المسؤولية على عاتق المنشآت التي ترشح العناصر لديها لاتباع هذه الدورات، إلا

جهة وإصدار مجلة تخصصية تعني بنشر الوعي والثقافة التأميني إضافة إلى النشرات والملصقات والبرامج التلفزيونية المختصة. أما من جهة إجراءات الصحة والسلامة المهنية، فإن المؤسسة بصفتها المسؤولة رقابياً عن تطبيق شروط الصحة والسلامة المهنية في المنشآت الاقتصادية، فإنها تقوم من خلال مديرية الصحة والسلامة المهنية ودوائرها في فروع المحافظات بإجراء تفتيش دوري على بيئة العمل بهدف مساعدة أرباب العمل على إيجاد بيئة عمل سليمة، والحد من الأخطار التي يمكن أن يتعرض

وصل إلى «قاسيون» الرد التالي من رئيس مجلس الإدارة في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية:

«السيد رئيس تحرير صحيفة قاسيون تحية عربية

إشارة لما نشر في صحيفتكم الموقرة بعددها رقم ٣١٤/٣ تاريخ ١٤/٧/٢٠٠٧، على الصفحة الثانية بعنوان:

«من يحمي العمال من إصابات العمل؟» نوضح ما يلي:

إن عدم تسجيل العمال في بعض جهات القطاع الخاص في التأمينات الاجتماعية، هو نتيجة لتهرب بعض أرباب العمل - لأنهم وكما أوضحتم في موضوعكم - يعتبرون تسجيل العمال في التأمينات الاجتماعية زيادة في التكاليف تقلل من نسب الربح لديهم، وبعضهم يعتبر أن التأمينات الاجتماعية ضريبة من الممكن التهرب منها. وبالتالي فإن إصابات العمل لدى أصحاب العمل هؤلاء لا تندرج في إحصائيات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إلا في حالة تقدم العامل المصاب بشكوى، حيث تقوم المؤسسة بمعالجته ومن ثم تتابع صاحب العمل قضائياً وفق الأنظمة والقوانين النافذة.

ومن هنا تعمل المؤسسة بخطا حثيثة في مجال زيادة الوعي التأميني لدى العمال وأصحاب العمل في أن واحد من خلال زيادة الجولات التفتيشية من



قراءة أولية في الانتخابات النقابية..

شارفت الانتخابات النقابية على نهايتها في اللجان النقابية، ومكاتب النقابات، حيث تم تجديد واسع في القيادات القاعدية، والوسيطه، على أساس تعليمات مكتب العمال القطري، التي نصت أن يكون قوائم اللجان النقابية: ثلاثة من حزب البعث، واحد لبقية أحزاب الجبهة، واحد للمستقلين، أما متممي المؤتمرات فلا تخرج عن هذه النسبة، وبحسب عدد عمال كل موقع عمالي، واللافت للنظر في سبر العمليات الانتخابية، هو التشدد في التوجيهات التي صدرت بعدم المساس بالقائمة المقترحة من اللجان الفرعية المشرفة على عمليات الانتخاب، وأن يجري التصويت على المرشحين المستقلين، والسؤال هو:

هل عدد المقاعد التي تركت للمستقلين تعكس نسبتهم الحقيقية من تعداد الطبقة العاملة السورية وخاصة في القطاع العام؟

إن المشهد العام للانتخابات النقابية لم يكن على سوية واحدة، بل فيه لوحات متنوعة خاصة أن الانتخابات القاعدية، عكست واقعاً جديداً بدأ يتكون في صفوف الطبقة العاملة، وهو ضرورة وصول قيادات نقابية تمثل حقيقة الطبقة العاملة، وتدافع عن مصالحها، وحقوقها، وتدفع باتجاه تحسين مستوى معيشتها بغض النظر عن يمثل هذا النقابي حزبياً، حيث المطلوب منه أن يمثل العمال في مصالحهم، خاصة وأن الهجوم على مكاسب العمال، وحقوقهم، والهجوم على قوتهم اليومي يجري بشكل ممنهج ومتواتر دون أن يلمس العمال موقفاً جريئاً يمنع ذلك الظلم الواقع عليهم في أبسط حقوقهم، التي كفلها لهم الدستور، وهو الأجر الذي يتآكل، ويفقد قدرته على تأمين الحد الأدنى الضروري من مستلزمات الحياة، مما يعني ترك العمال تحت ضغط العوز الدائم، وفي الوقت نفسه يشاهدون بألم أعينهم البذخ، والإسراف، والتبذير الذي لا حدود له مترافقاً مع ارتفاع جنوني بالأسعار، بالإضافة إلى محاولة الحكومة رفع الدعم عن المشتقات النفطية تحت شعار إعادة توزيعه على مستحقيه، والذي لو تم كما أرادوه لكان الوضع أكثر مأساوية بالنسبة لعموم الشعب السوري، وبالأخص للطبقة العاملة السورية.

إن كل ما يحيط بالطبقة العاملة يحتاج إلى كل طاقات الطبقة العاملة، وهي ليست قليلة في عملية الدفاع عن حقوقها، ومكتسباتها، والترتيب الانتخابي الذي جرى، لا يعيى القوى بالشكل الأمثل، خاصة بسبب الحصار المحكم الذي يضربه أرباب العمل على العمال، ومنعهم من تنظيم أنفسهم في نقاباتهم، مهدين إياهم بلقمة عيشهم، وهم يشكلون أغلبية الطبقة العاملة، وحتى المواقع التي يوجد فيها لجان نقابية، بل تم إعادة تشكيل أكثرها على أساس النزكية، وبإرادة أرباب العمل.

والمطلوب هو تعزيز وحدة الحركة العمالية، والانتقال بها إلى مرحلة نشاط أعلى لمواجهة التحديات التي تواجه البلاد والطبقة العاملة، وكان يمكن للانتخابات النقابية أن تكون خطوة هامة على هذا الطريق.

■ عادل ياسين adel@kassioun.org

وصل إلى صحيفة «قاسيون»، نسخة من معروض توجه به عمال الشركة العامة للبناء والتعمير - فرع ريف دمشق لكبار المسؤولين في الجهات التشريعية والتنفيذية، يسأل فيه العمال عن حقوقهم كبناء للوطن، ومتناولين بعضاً من قضاياهم المؤجلة الجسم من مستحقات لم يتم دفعها بعد، وحرمانهم من بعض الحقوق الأساسية رغم أنهم يساهمون في بناء الوطن، وهذا مفاده:

السيد رئيس مجلس الشعب الموقر

السيد رئيس مجلس الوزراء الموقر

الرفيق الأخ رئيس اتحاد نقابات العمال بدمشق

تحية عربية من أبنائكم عمال الشركة العامة للبناء والتعمير - فرع ريف دمشق.

إشارة إلى شكوايونا ذات الأرقام/ ١٢٣٣/ تاريخ ١١/١/٢٠٠٥، ورقم/ ١٤٦٨/ تاريخ ١٥/٥/٢٠٠٥، وكافة الصحف السورية من الثورة، البعث، تشرين، النور، وجميع

هذه الشكاوي تحمل مأساتنا من عدم تأمين رواتبنا المستحقة منذ أكثر من أربعة أشهر، واليوم نحن في الشهر التاسع، لما نقبض بعد مستحقات الشهر السادس (الله وحده يعلم إلى متى!).. ألسنا عمالاً في الدولة؟ ألسنا عمالاً في القطاع العام؟ ألسنا منتسبين إلى نقابات العمال؟ ألا يكفيننا حرماننا من المستحقات أسوة بزملائنا الموظفين في الدولة؟ ألا يكفيننا حرماننا من القروض من كافة أنواع المصارف لعدم تسديد القروض رغم اقتطاعها من رواتبنا! ألم يكفنا حرماننا

من كافة أنواع الطبابة ومن تأمين سيارات مبيت للعمال؟! في حين هناك العديد من السيارات الخاصة بالمسؤولين وتعمل على البنزين فقط!..

لذا، جئناكم راجين ومتوسلين التحرك بتأمين مستحقاتنا، ف شهر الخير قادم، والأعياد تلحق به، وهاهي المدارس قد آتت، فمن أين لنا دفع فواتير الماء والكهرباء مع دفع الغرامات؟!.

يرجى من المسؤولين النظر بشكوانا، ودمتم لهذا الوطن الحبيب، ودام قائده

الكريم على أخوته وشعبه.

عمال الشركة العامة للبناء والتعمير - فرع ريف دمشق

إننا في «قاسيون» إذ نعلن تضامننا مع مطالب هؤلاء العمال، ندّكر بأن حملة جمع التواقيع حول هذا الموضوع التي قام بها العمال، أكدت فيما أكدت عليه، على بدء تضامنهم الفعال من أجل تحصيل حقوقهم، حيث لا سبيل سوى هذا السبيل، ولهذا نحن متفائلون بأن نداهم سيؤخذ بعين النظر، لا بعين التملص والمواراة..

احذروا ادعاء المعرفة



الجزري بين المثالية والمادية. ناهيك عن أن المرء لا يلمس أي تمييز بين المنهج من جهة وطرائق البحث من جهة أخرى.

أما أن الماركسية تنفي ذاتها بفعل قانون النفي فهو يدخل في عجائب الفكر وغرائبه، وقبل كل شيء فإن الماركسية ليست شكلاً من أشكال المادة كي تنفي ذاتها، إنها نظرية تتطور لأن المادة لا بدائية ولا نهائية، وقد تضمن ذلك الرأي الخلط بين النظرية وأشكال المادة وعمم قانونيات واحدة على تطورها، وسقطت تلك الآراء في نهاية دهليز يقر بأن المادة تؤول في تحولها وتطورها إلى العدم، ولأن بُعد تلك الآراء هو كذلك، فإن صاحبنا انتهى إلى أن الماركسية تنفي ذاتها، إن الماركسية تنتمي في عوالم لا مادية أو لا علاقة لها بالمادة، وإذا انتفت مادية العالم وأولوية المادة فلا يبقى سوى المثالية واللاهوت.

إذا كان تجديد الماركسية هو نفيها، فقد حان الوقت بعد ذلك التكرار أن يطرحوا ما يؤكد صحة آرائهم ويخرجوا عن تكرار العبارات التي جعلوها خاوية، إن المشكلة في فهم سطحي للنظريات الأساسية في الماركسية، وخلطها بالنظرات التي أدت إليها الدراسات في مرحلة تاريخية معينة. وبعبارة أخرى لا يميزون بين النظريات الفلسفية الأساسية والنظريات المستخلصة من واقع تاريخي محددة في ضوء دراسته بالاستناد إلى النظريات الأساسية.

إن عالم المعرفة عالم دياكتيكي لكن هذه الخاصية لا ينبغي أن تؤدي إلى لخطبة في المصطلحات، فأغناء نظرية وتطورها يجري على أسسها أما نفيها فلا معنى له سوى أنها أصبحت نظرية مكشوفة من حيث عدم صحتها، وعندها تصبح مسائلها مؤدية إلى وعي زائف وغير حقيقي وعلى «المفكرين» أن يقدموا النظريات «الصحيجة». وأن يكفوا عن ادعاء «تجديد» الماركسية «وإعادة» قراءتها. وإذا كان هذا أو ذلك قد توصل إلى أن الماركسية تنتمي فما عليه إلا أن ينسجم سياسياً واجتماعياً مع مفاهيم يروج لها، وعندها يكف عن الإدعاء أنه ماركسي وشيوعي.

■ ■

● جبران الجابر

يرى البعض، وعلى حد قول أحدهم أن «الماركسية حين اعتبرت نظرية كفت عن التطور، وهو يرى أنها منهج معرفي على غرار المناهج الأخرى، ولكنه أكثر صحة لأنه منهج مادي دياكتيكي».

ويضيف إلى ذلك أن الماركسية تنفي ذاتها «على أساس قانون النفي».

ونلاحظ في هذه الكلمات مسائل عديدة تأتي في أولها أن النظرية تكف عن التطور، ثم يقصر الأمر على المنهج ويفصله عن النظرية ويعتبره كغيره من المناهج ثم نجد أمامنا أن قانون النفي يؤدي إلى نفي الماركسية.

من المعروف أن النظريات الفلسفية لم تكف عن التطور، وقد وجدت كل نظرية أتباعا لها حاولوا تطويرها، والنظرية تكف عن التطور وتتوقف عند حالة محددة، إذا كشف زيفها وخطئها، وقد كان الكثير من النظريات تتطور، ولكن على أسسها نفسها .

إن الماركسية تستند في تطورها إلى مسائل أساسية ومنها لا بدائية المادة ولانهايتها، ثم إن الجوهري هو التغير وهو التطور وهو الحركة وليس الثبات.

إن إدعاء أن اعتبار الماركسية نظرية جعلها تكف عن التطور هو رأي ينتهي إلى نفي كل نظرية في كل ميدان وفي كل مجال وهو رأي لا علمي وغير واقعي، وهو يخلط بين مسألة حقيقية وهي أن النظرية تكف عن التطور بسبب اكتشاف خطئها ولا موضوعيتها وابتعادها عن العلم عند تطور مختلف فروع المعرفة العلمية.

أما القول إن المنهج المادي الدياكتيكي هو منهج معرفي، على غرار المناهج الأخرى. فهو قول لا يعرف ألف باء الفكر الفلسفي، ولا يستطيع تلمس الفرق النوعي والجوهري بين المنهج المادي الدياكتيكي والمنهج المثالي بكل اتجاهاته.

إن تلك العبارات في أسوأ تأويلاتها تمنح قدراً من الصحة للمناهج المثالية بما فيها الدياكتيكية واللاهوتية ولم يكن ذلك وليد الصدفة بل هو ناجم عن عدم فهم التمايز

لكي ينجز بها مهام سياسية لا يمكن أن تنفذ إلا بهذه الأداة التي أسماها «المركزية الديمقراطية» فهي بالنسبة له لم تكن سوى أداة من أجل تنفيذ المهام السياسية، ولم يصنّع صنماً ليعبده الشيوعيون. وإذا تتبعنا التجربة اللينينية نجد أن لينين كان أبعد الناس عن المركزية الديمقراطية عندما كان يفترق مع غيره من الشيوعيين حول رؤية المهام السياسية الكبرى، ففي مؤتمر بازل، شكلت كتلة لينين أقلية المؤتمرين ولم يخضع لينين للأكثرية. وفي المؤتمر الثاني ١٩٠٣ كانت كتلة لينين البلشفية في اللجنة المركزية أقلية بالنسبة لكتلة المناشفة. وإن كان الوضع معاكساً في القواعد . فماذا فعل لينين عند ذلك؟ لم يبال برأي اللجنة المركزية بل اتجه إلى القواعد إلى العمل من تحت وليس من فوق. بهذه الطريقة بنى لينين حزبه وبهذه الروح الثورية حقق أهداف حزبه السياسية. إذ استطاع أن يميز كل التمييز بين الهدف السياسي وبين الأداة التي يمكن أن يحقق بها هذا الهدف السياسي أو ذاك.

اليوم، يجمع الجميع على أن مهمة وحدة الشيوعيين السوريين هي وسيلة أساسية من أجل تعزيز الوحدة الوطنية وتنفيذ المهام السياسية للشيوعيين وإعادة الدور الوظيفي لحزبهم. والسؤال: هل يمكن الوصول لهذه الأداة بأداة أخرى هي المركزية الديمقراطية؟ وهل المركزية الديمقراطية ستوحد الشيوعيين، أم أن على الشيوعيين الحقيقيين أن يستلهموا التجربة اللينينية بالعمل من تحت، بالعمل بين قواعد وكوادر الحزب وإطلاق طاقاتهم الخلاقة في تنفيذ المهام الوطنية والطبقية بيسالة دون أن نولي أي اعتبار للمواقع التنظيمية الآنية والزائلة؟؟

وكوني عملت وعبر سنوات طوال وفي مواقع قاعدية وكادرية وقيادية في كل الفصائل الشيوعية، وخضت مع غيري من الرفاق تجربة الوحدة، وكوني اليوم عضواً في اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين. أقول اليوم، وبقناعة راسخة ومن خلال التجربة الملموسة شتان بين وحدة تتم من فوق لفوق وبين وحدة تتم من تحت لفوق.

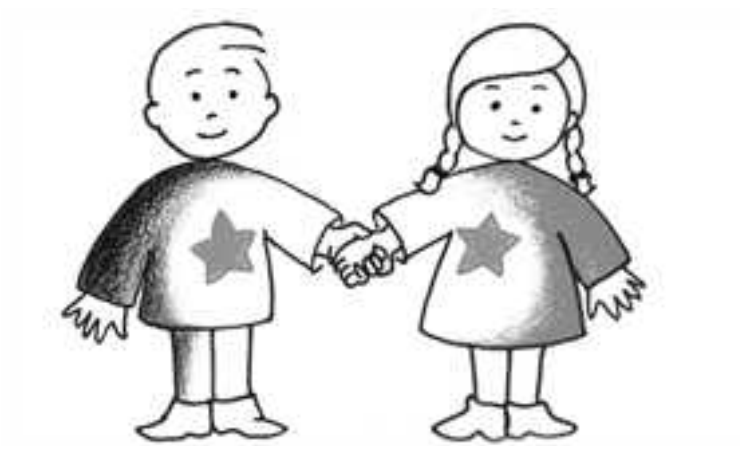
عندما توحدنا في فصيل «النور» ١٩٩١ كان همّ الرفاق في فصيل «النور» كيف يبتلعوننا ويكبجوننا، وعندما التزمت مع الرفاق في اللجنة الوطنية كان همّ الرفاق في اللجنة الوطنية كيف يطلقون طاقاتنا ويقدموننا!!!!.

وبالقناعة نفسها أقول إن وحدة الشيوعيين السوريين آتية لا محالة..

■ ■

وحدة الشيوعيين السوريين

بين اللينينية والبيروقراطية



يكن عملية وحدة على طريقة الدمج والإصاق، بل كانت الطريقة أدنى من ذلك بكثير، كانت الطريقة هي طريقة الابتلاع والهضم، وكان يتم التعامل مع الرفاق القادمين من «منظمات القاعدة» على الأساس التالي: «من نستطيع هضمه وترويضه فلنهضمه ونروضه، ومن لا نستطيع أن نهضمه فلننتقيأه»، ومن حسن الحظ أن الغالبية العظمى من الرفاق القادمين من «منظمات القاعدة» كانوا عسبرين على الهضم، مما أدى بهم إلى خروجهم من التنظيم بأشكال عدة. وباعتبار أن «صاحب البيت أدري بالذي فيه»، فإني لا أذيع سرّاً إذا قلت إن منظمة حلب لـ «منظمات القاعدة» عندما توحدت مع منظمة فصيل «النور» في حلب كانت تضم المئات من خيرة الكوادر الشيوعية التي تتسم بروح كفاحية ونضالية عالية. ما لبثت هذه المئات من الكوادر وخلال فترة قياسية من الزمن أن غادرت عملية التوحيد، وأعتقد جازماً أنه من بقي مستمراً في عملية التوحيد حتى الآن لا يتجاوز بحال عدد أصابع اليدين، أما المئات المغادرة فقد أضافت كتلة جديدة إلى الفصل الأكبر من الشيوعيين، وهو فصيل «التاركين»، ولعل جزءاً هاماً منهم اليوم بدأ يلمس جدية ما تطرحه اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين. وهم على ذلك ملتقون بهذا القدر أو ذاك حولها .

المسألة الثانية التي طرحها الرفيق سيف الدين: هي ما تطرحه اللجنة الوطنية وتصر عليه من أن عملية الوحدة يجب أن تتم من تحت لفوق، من القاعدة إلى القمة:

والملاحظ في معالجة الرفيق سيف الدين لهذه المسألة أنه يقع في التناقض مع طريقة معالجته نفسها للمسألة الأولى. فهو عندما عالج التجارب الوجدوية السابقة، حاول بهذا القدر أو ذاك تبرير حالة حزب المنابر التي وصل إليها فصيل «النور» على أساس الدفاع عن حق الكوادر في تقديم آرائهم الخلاقة والمبدعة والصائبة، ورفض الأحادية القائمة على القسر، بينما الرفيق سيف الدين نفسه أصبح عند معالجته للوحدة من تحت لفوق مدافعاً عنيدا عن المركزية الديمقراطية والهيئات الحزبية المركزية التي هي من تتخذ القرارات في النهاية!!!!.

وأود القول بوضوح تام إنني من الشيوعيين الذين لا يمكن بحال أن تتزحزح فئاعتهم بالمركزية الديمقراطية في البناء الحزبي، ولا أعتقد أن الحزب الشيوعي يمكن أن يبقى حزباً شيوعياً إذا تخلّى عن المركزية الديمقراطية.. ولكن أين ومتى وكيف؟؟

عندما وضع لينين أسس البناء الحزبي وضعها

● هاشم مستو - حلب

ما تجري اليوم من حوارات على صفحات صحيفتي قاسيون والنور حول وحدة الشيوعيين السوريين، يلقي اهتماماً واسعاً من مختلف الطيف الشيوعي، واعتقد أن الاستمرار فيه، وتطوير وتفعيل النقاش العلني وعلى صفحات الجرائد سيسهم بشكل كبير في التقارب، بل وأظن أنه يمكن أن يشكل أحد أدوات عملية التوحيد . وقد بينت التجربة أن أوضح المسالك لبناء وحدة حقيقية هو عدم إخفاء شيء عن القواعد والكوادر.

مما لا شك فيه أن مبادرة اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين ومن ثم، المقالة التي نشرها الرفيق حنين نمر الأمين العام لفصيل «النور» تتسمان بمصادقية واضحة في العمل من أجل الوحدة وكذلك مجمل النقاش الدائر سواء بين الرفاق أو في الصحف.

الذي دفعني إلى كتابة هذا المقال هو ما نشره الرفيق العزيز سيف الدين القنطار في العدد ٢٠٨/ من صحيفة النور، يحاور فيه الرفيق ماهر حجار ويبيدي فيه رأيه في عملية الوحدة. وأقول بكل صراحة أنه ورغم اللغة الهادئة والجادة التي اتسم بها مقال الرفيق سيف الدين إلا أنه استفز لدي الكثير من النقاط التي ارتأت أن أوضّحها:

الرفيق سيف الدين يبدأ بمحاورة الرفيق ماهر حجار محاولاً أن يوجد تناقضاً بينه وبين مبادرة اللجنة الوطنية منتزِعاً كلامه من سياقه السياسي والمعرفي، إذ أن مبادرة اللجنة الوطنية التي استشهد بمقطع منها الرفيق ماهر والرفيق سيف الدين تقول ما يلي: «ضرورة السعي الحثيث لإيجاد أشكال جديدة مناسبة وفعالة تقرب الشيوعيين بعضهم من بعض دون إبطاء، ودون تهور...». وهذه الجملة تختلف معرفياً وسياسياً كل الاختلاف عن حديث الرفيق حنين نمر عن «عدم افتعال خطوات قد لا يكون أوانها قد حل بعد، فلكل مرحلة متطلبات، ولها فترات وإمكانات». فني التدقيق نجد أن الأساس في عبارة المبادرة هو البحث عن أشكال جديدة مناسبة وفعالة تقرب الشيوعيين من بعضهم البعض، وقد طرحت المبادرة خمسة أشكال جديدة كان يمكن أن يتم التوافق عليها، بينما عرض الرفيق حنين شكلين فقط من الأشكال، وهذان الشكلان قديمان طرحهما الرفيق خالد بكداش عام ١٩٨٧ في ندائه الشهير ولم يحققا أي تقدم في عملية الوحدة. وأسارع للقول إن هذا لا يعني بحال من الأحوال أن الشكلين الذين طرحهما الرفيق خالد بكداش والرفيق العزيز حنين وهما الحوار والتنسيق في الأعمال المشتركة: هما شكلان عقيمان، أبداً، هما سيكونان عقيمين عندما لا يتم تشكيل هيئات مشتركة مكلفة بوضع برامج لتنفيذ هذين الشكلين.

يختلف الرفيق سيف الدين القنطار مع الرفيق ماهر حجار في مسألتين:

الأولى: هي تجربتا الوحدة اللتان تمتا في عامي ١٩٨٧ و ١٩٩١ مذكراً القارئ بالقول المأثور: «صاحب البيت أدري بالذي فيه». وباعتباري من أصحاب البيت وممن خاض تجربة الوحدة التي تمت في عام ١٩٩١ بين «منظمات القاعدة» التي كنت عضواً فيها وبين فصيل «النور» وانتخبت عضواً في اللجنة المركزية في ذلك المؤتمر التوحيدي. أستطيع القول ودون أية مجاملة أو محاباة وبعد مرور ١٦ عاماً: إن ما تم في حينه لم

كيف أصبحت شيوعياً؟

ضيفنا لهذا العدد الرفيق محمود حاج خليل من الرفاق بتنظيم (النور).

ذلك الإحصاء الاستثنائي السيئ الصيت الذي صدر بعام ١٩٦٢ بسعي القوى المتنفذة ومعها حكومة الإقطاع، لتحرم آلاف الفقراء الكرد من ملكية الأرض.

عرفت عائلتنا الأفكار الشيوعية قبل عام ١٩٥٠ من خلال أخي الأكبر الذي كان شيوعياً قبلي، وعائلتنا تتمتع باحترام كل الجيران وأهالي المنطقة، ليس فقط لأننا لا نحب المشاكل، بل بحكم الأخلاق الشيوعية التي تربينا عليه .

سمعت عن الشيوعية منذ نعومة أظافري وكنت أجبها دون أن أعرف معناها، لقد كنت صغيراً حين كان الرفاق يجتمعون في بيتنا، وأتذكر كيف كانوا يطلبون مني أن أغادر الغرفة خلال عقد اجتماعاتهم، وكنت أعترض وأقول لهم: أنا أيضاً أريد أن أصبح شيوعياً... ومن الذكريات التي لا تنسى تلك التي حدثت أيام الوحدة بين سورية ومصر حين كان الحزب

الرفيق المحترم أبو عدنان كيف أصبحت شيوعياً؟ بداية أشكركم على جهودكم التي تشكّل عملاً نضالياً بحد ذاته من خلال المساهمة بهذه الزاوية القيمة على صفحات جريدتكم \قاسيون\ بل وأقول جريدتنا، جريدة كل الشيوعيين لأنها من شقيقات النور وصوت الشعب.

أنا شيوعي من تيار النور ومن مواليد (١٩٤٩) من قرية عرب خان التابعة لأبو راسين في محافظة الحسكة، وقد درست للصف التاسع وتركت المدرسة بسبب ظروف في الخاصة، وأنا من عائلة شيوعية فقيرة، ونحن أجنب بموجب إحصاء (١٩٦٢) ولا نحمل الهوية السورية رغم أننا من أصول عربية، وهذه مأساة آلاف العائلات السورية في الجزيرة الذين لحقهم أفدح الضرر من

عن الضيف الذي يعتقدون أنه (الملا مهدي) حتى يؤذن في الجامع في شهر رمضان، وقد علمني الرفيق حسين عمرو في تلك الفترة كل ما بوسعه من مبادئ حزبنا، هذا وقد نظمني في صفوف الحزب عام ١٩٦٠، وأذكر وقتها أن الناس كانوا يضحكون مني عندما أذهب مع الرفاق إلى الاجتماعات الحزبية، وذلك بسبب صغر سني، وكانوا يتهامسون قائلين: «انظروا إلى هذا الصغير كيف يمشي مع الكبار وقد أصبح شيوعياً»، ورغم صغري كنت حريصاً على الرفاق والحزب أيضاً، كما أتذكر أيضاً أن رفيقاً آخر كان ملاحقاً، واختبأ عندنا فترة من الزمن وهو الرفيق عبيد يوسف عابد، وبعدها ذهب إلى العراق وألقي القبض عليه على الحدود..

وكان للرفيق عبد المجيد حسين درويش فضل كبير أيضاً ة في تنظيمي في صفوف الحزب، وأتذكر عندما حدث انشقاق الرفيق رياض الترك لم تتأثر منظمة الجزيرة كثيراً بهذا الانشقاق، ولكن عندما حدث الانشقاق المفصلي للرفيق يوسف فيصل تلاشت منظمة الجزيرة هذه المرة، حيث ترك معظم الرفاق التنظيم، و بقي من بقي، وانشق الآخرون عن رفاقهم، أما أنا فقد كنت من التاركين، وتوقفت عن التنظيم



يتعرض لحملة قمع شرسة، حيث جاء إلى بيتنا ضيف ملاحق من قوى الأمن وهو رجل متكلم طليق اللسان في جميع مجالات الحياة. هذا الضيف كان الرفيق الراحل حسين عمرو أبو ناظم، وقتها كان بيتنا ملجأً آمناً للشيوعيين، وعندما طالبت إقامته عندنا بدأ الجيران يسألوننا عنه، وكنا نجيبهم إنه قريبنا واسمه (الملا مهدي)، وقد جاء ليبحث عن جامع يؤذن فيه..! وعندما غادر رفقنا قبل حلول شهر رمضان، بدأ الجيران يتساءلون

لمدة نصف سنة، وكان من الرفاق المنشقين آنذاك حسين عمرو وعبد المجيد درويش ولم يقاطعوني، وعادوت تنظيمي مجددا في الحزب الشيوعي السوري الموحد .

وتتالت الانشقاقات الفردية والجماعية من كلا الحزبين (خالد بكداش/ يوسف فيصل)، وكانت هذه الانشقاقات بمثابة كارثة للحزب. والآن إنني أعتبر نفسي واحداً من جنود الحزب الشيوعي السوري بكافة فصائله، وأناضل مع جميع رفاقي في التنظيم وخارجه، وأناشدهم عبر جريدتنا \قاسيون\ أن يعملوا ككتفا بكتف لتوحيد حزبنا الشيوعي السوري، ليس بمناسبة الأول من أيار فقط ولا بإقامة الندوات الجماهيرية المشتركة فقط، وإنما بالتنظيم الموحد وبجريدة مركزية يومية واحدة، لكي نبني حزباً شيوعياً قوياً يلتف من حوله العمال والفلاحون، ولدفاع عن لقمة عيشهم، ولنرفع عالياً شعار(كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار)، وأخيراً لا يسعني إلا أن أقول: سائرون سائرون.. لا نساوم ولا نخون... درب شعبي لن يهون.. أن نكون أو لا نكون. وشكراً لكم.

■ **إيمان الأحمد**

لو أن هناك من يقرأ.. ويستجيب

البوكمال دون أن يثبت هذا الكلام بدليل ملموس علماً بأنه يتم قطع الحساب كل سنة على حده ومن قبل مفتشين مختلفين يتم تكليفهم من قبل الجهاز المركزي للرقابة المالية بموجب مهمات رسمية ولم يتم استبدال أي لجنة مالية تتعلق بهذا الأمر. وعلى كاتب المقال أن يثبت ذلك بالكتب الرسمية. كما أن السيد محافظ دير الزور لم يتدخل في هذا الأمر كون تعيين المفتشين الماليين يتم مباشرة من قبل الجهاز المركزي للرقابة المالية.

وعليه الجريدة فإن مجلس مدينة البوكمال سوف يقوم باتخاذ جميع الإجراءات القانونية المناسبة واللجوء إلى القضاء بحق وكاتب المقال بجرم الذم والقذح إذا لم تبرز الوثائق والمستندات التي تؤيد صحة ما ورد في المقال.

يرجى الإطلاع

البوكمال في ٢٠٠٧/٧/١٥ م

- رئيس مجلس مدينة البوكمال**
- ربيع عبد المنعم السيد جميل.**

تعقيب المحرر

إن ما نشرته قاسيون هو غيض من فيض ما يجري في مدينة البوكمال من فساد وأخطاء وتجاوزات وإخفاق في تنفيذ المهام المنوطة بالمجلس المحلي، وقد أثّرنا عند نشر المقالات الكثيرة التي كتبت عن البوكمال ومآسيتها توخي الدقة، واختيار المواضيع المدعمة بالوثائق والقرائن المطلوبة فقط، وإلا لكانت معظم صفحات جريدتنا قد استنفدت في هذا الموضوع، ولكن بكل أسف لم تحدث كل هذه المقالات الصدى المطلوب لدى الجهات المختصة في وزارة الإدارة المحلية والبيئة، وإلا كان معظم أعضاء مجلس إدارة مدينة البوكمال (السابقين) في مكان آخر غير مكاتبهم، ولكن...

مجرد اعتراف بالخطأ!

تعقيب قاسيون

السادة في التأمينات الاجتماعية والعمل: السيد نزار عادل ضاعت كل إضرابته لديكم، وهو ما يزال منذ عدة أشهر يغدو ويروح دون أية فائدة..

فمن ترى المسؤول عن ذلك، ولماذا كل هذا التأثير من مواطن جل ما فعله أنه عبر عن استيائه من إهمالكم؟

فاتقوا الله في المواطنين، واعترفوا، مجرد اعتراف بأخطائكم الصغيرة، طالما أن أخطاءكم الكبيرة لا يمكن رصدها بسهولة.. ■■

إلى جريدة قاسيون

جواباً لما نشرته جريدتكم تحت عنوان (البوكمال تعاني من العطش وتخشى الانهيار)

نبين لكم الآتي:

- إن تحدث كاتب المقال عن معاناة أهالي مدينة البوكمال من العطش أمر مبالغ فيه كثيراً ولا يستند إلى الواقع وهو كلام جاء من بنات أفكاره. فتحن نفترق بوجود نقص مياه الشرب في مدينة البوكمال وهذا الأمر يرجع إلى التوسع الكبير في المدينة وقدم محطة التصفية، حيث أصبحت البيوت تمتد إلى الأطراف مما شكل عبء كبير على محطة التصفية الموجودة في المدينة. وقد عملت مؤسسة المياه على تلافي هذا النقص من خلال المحطة الجديدة التي ستغذي مدينة البوكمال كاملة، حيث نفذ من الشبكة الجديدة حلقة A2 بقيمة (٢٣٦٥\٢٥٤) ل س أثني عشر مليون وخمسمائة وإثان وأربعون ألف وثلاثمائة وخمسة وستون ليرة سورية. كما نفذت حلقات B1- B2- B3- B4 بقيمة (٥٥) مليون ليرة سورية وبقيت ثلاث حلاقات (A-D-C) حالياً قيد فض عروضها.

- كما قامت مؤسسة مياه دير الزور بإبرام عقد برقم /٧٨/ تاريخ ٢٠٠٥/٩/٨ م لتنفيذ مشروع تقديم وتركيب التجهيزات الميكانيكية والكهربائية لمحطة تصفية مياه البوكمال وتم إعطاء أمر المباشرة لشركة (يوتيماك اللبنانية).

- أما عن الهبوطات الموجودة في بعض شوارع المدينة كلها سببها خطوط المياه حيث تمت معالجتها وعلى نفقة مؤسسة المياه بموجب الكتب المرفقة إضافة إلى معالجة واستبدال لخطوط الصرف الصحي التي تحدث عنها كاتب المقال..(ربطاً ما يشعر بذلك).

- تحدث كاتب المقال عن وجود سرقات واختلاسات في مجلس مدينة

السيد رئيس تحرير صحيفة قاسيون

تحية عربية

إشارة لما نشر في صحيفتكم الموقرة بعددها رقم /٣١٧/ تاريخ ٤/٨/٢٠٠٧، تحت عنوان: «التأمينات الاجتماعية- أضرعت الإضرابة» نوضح ما يلي:

قام السيد نزار عالة بمراجعة السيد مدير فرع التأمينات الاجتماعية بدمشق في صباح ٦/٨/٢٠٠٧، لتقديم شكوى حول ضياع ملفه التأميني وبأنه يراجع الفرع منذ أكثر من شهرين دون الوصول إلى نتيجة.

ولاحظ السيد مدير الفرع أن السيد عادل يحمل ملفيه في يده، فطلبه منه، وتبين أن

لا غاية لـ «قاسيون» إلا الإشارة إلى الخلل لتصحيح الأخطاء..

العام واستنزافاً لخيراتهِ.

كما يتضح من المقال أن الكاتب كتب مقاله دون التحري والتدقيق عن صحة ودقة المعلومات الواردة فيه وإذ نستغرب كيف يسمي كاتب المقال أن المدير غير شرعي علماً بأن هذا المدير غير الشرعي كما ورد في مقال الكاتب تم تعيينه حسب الأصول المتعارف عليها وبقرار من السيد رئيس الحكومة.

نتمنى من كاتب المقال بل نرجو أن يقدم دليلاً واحداً عن الخلل الموجود في الشركة سابقاً وعدنا إليه لنسعى بكل إمكانياتنا لمعالجة هذا الخلل ونشكر له جهوده الوطنية لمتابعة واقع هذه الشركة.

وطالما أن الكاتب مهتم ومتابع لقضايا الشركة منذ فترة طويلة ويعلم بمواطن الخلل، كنا نتمنى عليه أن يثير هذه المواضيع قبل استفحالها والعودة إليها من قبل الإدارة الحالية كما ذكر في مقاله.

وختاماً أقول لمن أؤتمن على الكلمة التي هي أغلى من الذهب وأحد من السيف أن يتبين الحقائق بنفسه لا أن يتبنى مواقف غيره ويكون بذلك أكثر عدلاً وأكثر أمانة في نقل الواقع فيصون بذلك شرف مهنته ويكسب احترام القارئ له ويكون قد أدى واجبه الوطني.

شاكرين اهتمامكم وتعاونكم

مدير عام شركة نسيج اللاذقية توفيق بو عيسى»

تعقيب «قاسيون»

نود بداية أن ننوه أن إعادة نشر الموضوع نفسه مرتين جاء نتيجة لخطأ فني غير متعمد، وفي كل الأحوال في إعادة إفادة، ودخولاً في الموضوع، نود أن نبين أن كل ما كتب على صفحات جريدتنا حول شركة نسيج اللاذقية مدعم بالوثائق والشهادات، وقام بكتابته صحفي محترم لا هم له إلا سلامة وخير الوطن والقطاع العام بشهادة كل من عرفه وخبره وقرأ مقالاته وتحقيقاته، وبالتأكيد لم يكن سعيـنا ودأبـنا وهدفنا في «قاسيون» في الماضي، ولن يكون في المستقبل إلا الكشف عن مواقع الخلل بقصد تصحيح الأخطاء، لا بقصد مهاجمة أشخاص أو أفراد بدوافع شخصية.. وفي كل الأحوال فإن الصحيفة جاهزة لاستقبال أية وثائق جديدة تثبت عكس ما كتب سابقاً.. وللحديثبقية.. ■■

رد مفتوح.. وتعقيب مجروح وما خفي كان أعظم

الإجراءات المتخذة من قبل المؤسسة:

- . تأمين السيولة للوحدة وفقاً كما يلي: (الوحدة ألف) الجدول ٤
- ولم تسدد الوحدة أي مبلغ من هذه السلف.
- . قامت المؤسسة بإعداد دراسات جدوى اقتصادية للبدائل التالية:

أ . مشروع النشاء والقطر: لم تكن المؤشرات اقتصادية.

ب . مشروع معمل الزيت لم تكن المؤشرات اقتصادية لعدم كفاية بذور القطن.

ج. مشروع تصنيع المعكرونة لم تكن المؤشرات اقتصادية، وهناك معاناة بتشغيل شركة اليرموك لإنتاج المعكرونة والشعبية فيذرها التابع للمؤسسة بسبب منافسة القطاع الخاص وارتفاع أسعار مادة الدقيق عن أسعار الدول المجاورة.

د . مشروع معمل تصنيع ألبان وأجبان لم تكن المؤشراتاقتصادية.

مما سبق يتضح أن وزارة الصناعة والمؤسسة العامة للصناعات الغذائية لم توفر جهداً لمساعدة وحدة كونسروة الميادين على التشغيل إلا أنه نظراً لطروف المحافظة لعدم توفر الفائض الزراعي فقد تعثرت الوحدة وتعرضت لخسائر متلاحقة بحيث أصبحت خسائرها أكبر من نفقاتها في حال التوقف عن العمل.

وهناك حالياً دراسات بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة لإيجاد نشاط بديل للوحدة من خلال طرح أرض الوحدة وبنائها على جبهات القطاع العام الموجودة في المحافظة لإمكانية الاستفادة منها وتوزيع العاملين على جهات القطاع العام في المحافظة.

يرجى التفصل بالإطلاع..

● المدير العام الدكتور خليل جواد

وصل إلى قاسيون رد من السيد مدير عام شركة نسيج اللاذقية يبين فيها الآتي:

«رئيس تحرير جريدة قاسيون المحترم

إشارة إلى ما نشر في العددين رقم /٢١٣/ تاريخ ٧ تموز و/٣١٥/ تاريخ ٢١/ تموز عام ٢٠٠٧ من جريدتكم تحت عنوان شركة نسيج اللاذقية... الفساد والانهيار الوشيك فإننا نشكر لكم اهتمامكم بواقع هذه الشركة والتي تجلئ من خلال إعادة نشر الموضوع نفسه مرتين دون زيادة أو نقصان سوى إضافة كلمة وشيك.

من المفيد عند الكتابة عن أي موضوع أن يكون مستنداً إلى الوثائق والثبوتيات التي تدعم هذا الموضوع وتعطيه المصدقية، ولاسيما إذا كان يتعلق بواقع شركات ومؤسسات القطاع العام والتي هي عماد الاقتصاد الوطني، ونشير من خلال ذلك إلى مواطن الخلل والفساد ونسـمي الأشياء بمسمياتها وبكل شفافية ووضوح بعيداً عن تبني مواقف وأهداف بعض الأشخاص الذين يبيعون ضمائرهم ووجدانهم في سبيل تحقيق مصالح ومنافع شخصية متذرعين بالحرص والغيرية على القطاع العام، ومن خلال الإطلاع على المقال المنشور في جريدتكم وإسقاطه على الواقع الحقيقي للشركة فإنه افتقد إلى الدقة المصدقية في أكثر من نقطة لاسيما بدقة أرقام الميزانيات والتسيب الإداري وعودة الخلل إلى سابق عهده.

بدليل أن إدارة الشركة قامت بتخفيض الخسارة بالمقارنة بين عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠٠٦ بنسبة ٢٠٪ وتعمل جاهدة على تنفيذ الخطة الإنتاجية والتسويقية بالشكل الأمثل ووفق الخطط الموضوعية بالرغم من الظروف الإقليمية التي تمر بها المنطقة وطرح المنتجات الأجنبية المنافسة وبأسعار منخفضة في السوق المحلية ناهيك عن مبيعاتها على الخط القديم.

إن من يقرأ المقال يتصور أن الشركة منهارة فعلاً ولم تعد تضي بالتزاماتها المالية تجاه عمالها من رواتب وعمل إضافي ووجبة غذائية وغير ذلك من المكتسيات العمالية إضافة إلى التزاماتها تجاه الغير ونود التأكيد أن الشركة لا تتأخر في صرف أي مستحق من هذه المستحقات.

ونسـاءل هل يسمى كاتب المقال الإقلال من الخسارة وتحقيق الخطة الإنتاجية والتسويقية بنسبة تتجاوز ٩٥٪ فساداً وانهياراً وانهاباً للقطاع

رد مفتوح.. وتعقيب مجروح وما خفي كان أعظم

وصل إلى قاسيون رد من المؤسسة العامة للصناعات الغذائية تم توضيح فيه مايلي:

السيد رئيس تحرير جريدة قاسيون إشارة لما نشر في جريدتكم بالعدد رقم ٣١٥ تاريخه ٢١/٧/٢٠٠٧ تحت عنوان جريمة قتل بحق معمل الكونسروة في الميادين نبين التالي:

أحدثت وحدة كونسروة الميادين عام ١٩٧٦ وباشرت الإنتاج عام ١٩٨٢ وتتكون من ثلاثة خطوط إنتاجية (خط لإنتاج رب البندورة - خط لإنتاج المربيات - خط لإنتاج وتعليب مادة البازلاء).

ونتيجة لعدم كفاية المواد الأولية في المحافظة لتشغيل الوحدة بطاقتها المتاحة وافتقار المحافظة إلى الفائض الزراعي اللازم واضطرار الوحدة إلى تأمين المواد الأولية من المحافظات الأخرى وخاصة مادة البندورة يتم تأمينها من درعا مما تسبب لعدم تحقيق الطاقة الإنتاجية وارتفاع التكلفة وعدم إمكانية التسويق والبيع إلى إدارة التعيينات بأقل من التكلفة ونبين فيما يلي نسبة الانتفاع من الطاقة المتاحة خلال الفترة /٢٠٠٢ - ٢٠٠٦/: الجدول ١

٢ . الخسائر المحققة (١٩٩٧- ٢٠٠٦)

الوحدة: الجدول ٢

ومن خلال الإطلاع على المؤشرات أعلاه يتضح أداء عمل الوحدة وفروعهـا بخسائر محققة نتيجة عدم تحقيق الخطة الإنتاجية والتسويقية المفرة لعدم ت وفر المادة الأولية.

من خلال دراسة وضع الوحدة للأعوام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥- ٢٠٠٦ من واقع الميزانية الختامية نبين في الجدول ٢:(الوحدة: ألف ل س)



وبدا الهدم في كفرسوسة..

ومن الاثباتات الهامة على دقة المسؤولين لدينا في اختيار المواعيد المناسبة أن الهدم جاء في اليوم الثالث للعام الدراسي الحالي، ويعترف هؤلاء المسؤولون أنفسهم أن عدد طلاب المدارس من أبناء المنطقة المنكوبة ينوف عن ٣٦٠ طالباً في مراحل التعليم المختلفة.. فماذا سيفعل هؤلاء؟ وما سيحل بهم وبذويهم؟؟ هذا سؤال لا

نتنظرياً إجابة عليه.. فمع حكومتنا الرشيدة الحالية (وهذا عهد سابقاتها أيضاً)، التي ما انفكت تنزل المصائب على رؤوسنا لم نعد نرجو شيئاً إلا أن لا نموت من الجوع.. ويتعبير مارسيل خليفة: «الله ينجينا من الآت»!

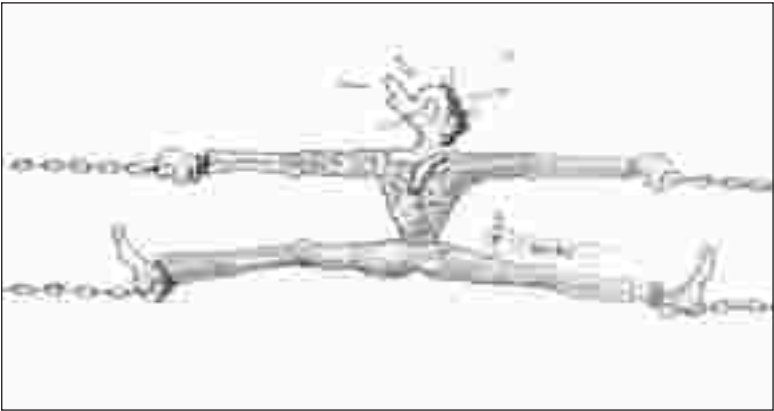
يذكر أن صحيفة «قاسيون» قامت مؤخراً بتغطية كاملة لأوضاع الحي الذي يجري هدمه حالياً، بينت فيه أن كل الحجج التي تتخذها المحافظة هي حجج واهية، ولكن لا حياة لمن تنادي..

وأخيراً حصلت محافظة دمشق على مرادها الذي استعصى عليها زماناً، وقامت آلياتها القديمة والحديثة بعمليات هدم «ممتعة للغاية» في الشارع رقم ٢ في منطقة كفرسوسة دون أن يحصل معظم الساكنين، المالكين والمستأجرين، على سكن بديل..

عمليات الهدم بدأت صباح يوم الثلاثاء ٢٠٠٧/٩/١١ لترمي المصادفة بوقعها على أناس أكثر بساطة هذه المرة، حيث يتزامن انهيار هذه البيوت الصغيرة المتلاصقة مع ذكرى انهيار برجى التجارة في نيويورك مع اختلاف الفاعلين والغايات والذرائع المختبئة خلف كل منهما..

ولكن بالتأكيد لا تزيد بشاعة أحداث أيلول في نيويورك عن مثيلتها في كفرسوسة، وإن كانت الأدوات ليست طائرات مخطوفة، بل جرافات بقودها عمال تشبه أحوالهم إلى حد التطابق أحوال المتضررين..

المدرسون والحيرة أمام قوانين وزارة التربية



من المعروف قانونياً، أن الفترة الزمنية النظامية، التي يجب على المدرس قضاؤها بخدمته في المناطق النائية والمحافظات النائية (الركة، دير الزور، الحسكة...)، هي سنتان ومن بعدها يحق له التقدم بطلب نقله إلى محافظته الأساسية.

ومن المفروض أيضاً، بحسب القانون، الموافقة على نقله بعد إمضاء هذه الفترة، وهذا كلام مسؤول عن مصدر مسؤول «أعلى سلطة في الوزارة، وهو وزير التربية والتعليم، وذلك كما أشار هو شخصياً في عدة مناسبات سابقاً».

طبعاً هذا القانون، كان من المفروض أن يطبق على آخر دفعة من المدرسين الذين قد عينوا في ٢٠٠٤، لكن هذا لم يحدث، ولم يتم نقل أي واحد من هؤلاء حتى تاريخه. أي المدة التي أمضاها هؤلاء المدرسون، هي تقريباً ثلاث سنوات ونصف. وكما يشاع الآن، لن يتم نقل أي واحد منهم إلا بعد تعيين الناجحين في المسابقة الجديدة، أي على الأغلب حتى بداية عام ٢٠٠٨، وعندها يكون هؤلاء قد أمضوا أربع سنوات في الخدمة، أي ضعف المدة النظامية. وعلى هذا الأساس قد يمضي المدرسون الجدد الذين تم تعيينهم مؤخراً، عشر سنوات في خدمة المناطق النائية، وهي ضعف المدة التي قد وقعوا على إمضائها «المدة النظامية خمس سنوات» فهل يعقل هذا؟

وماذا عن أحد المدرسين الذي أمضى في خدمته ثلاث عشرة سنة في محافظة الرقة، وقد تقدم بطلب نقله مرتين، ولا يزال ينتظر البديل كما تزعم التربية، مع العلم أن زوجته وأولاده قد انتقلوا إلى محافظة حمص، وهو يضطر كل أسبوع للسفر والعودة من الرقة إلى حمص، لرؤية زوجته وأولاده، كم يجب عليه الانتظار حتى يتم نقله؟ إن الحجج التي تدافع بها الوزارة عن نفسها،

هي عدم توفر البديل في المناطق النائية، أو عدم توفر الشاغر في المحافظات التي يطالب بالنقل إليها، مثل (طرطوس، اللاذقية..).

سؤال يطرح نفسه: ما ذنب المدرس في هذا؟ أيضاً من ضمن القوانين، أنه من أراد من المدرسين متابعة تعليمه في الجامعة، وخصوصاً من يقوم منهم بتقديم رسالة ماجستير، ينقل فوراً إلى المدينة التي يريد إكمال دراسته فيها، لكن لا يبدو أن الوزارة تكثر حتى لهذا القانون، لأن أحد الزملاء، وهو يحمل شهادة دبلوم دراسات عليا معلوماتية، تقدم بطلب إلى الوزارة من أجل الموافقة على نقله إلى محافظة دمشق لمتابعة دراسة الماجستير، ولم يكن هذا الزميل قد تقدم بعد إلى الجامعة بطلبه، لأن رسالة الماجستير تحتاج إلى دورة في لغة أجنبية، ثم فحص في اللغة، ومن بعدها يقدم طلب الانتساب إلى الجامعة، وهذا لا يمكن إنجازه إلا إذا كان في المدينة التي سيقوم بإكمال دراسته فيها.

لكن طلبه رفض بحجة أنه لا يمكن الوثوق به، فقد يكون قد تقدم بطلبه هذا فقط من أجل الانتقال وقد لا يتابع الدراسة. فإذا لم تتوفر

الأوراق الثبوتية اللازمة، لا يمكن نقله. ونحن لا نقف ضد الوزارة في هذا الخصوص، فقد يكون كلامها صحيحاً بخصوص هذا الزميل، لكن هناك زميل آخر، تقدم لهم بأوراق قبول من جامعة تشرين في مدينة اللاذقية، لتقديم رسالة الماجستير بعد نجاحه بفحص اللغة، وطلب نقله من محافظة الرقة إلى محافظة اللاذقية «مع العلم أنه قد استوفى المدة القانونية للخدمة في المناطق النائية، فهو من تعيين سنة ٢٠٠٤»، لكن الجواب كان الرفض، بحجة أن التربية توافق على نقل طلاب السنة الثانية فقط ولا علاقة لها بطلاب السنة الأولى. وهذا ما جعله يضطر إلى تقديم استيداع لمدة سنة، حتى يتمكن من إكمال دراسته للسنة الأولى، ثم يعود لتقديم الطلب في السنة الثانية، وعندها لا نعلم ما هو العذر الذي قد تقدمه التربية بخصوص نقله.

أسئلة كثيرة موجهة للوزارة، نرجو أن نجد لها أجوبة معلنة، ولا نريد أجوبة تحتفظ بها الوزارة لنفسها. نحن لسنا ضد تطبيق القوانين، ولن نكون يوماً، لكن نريد قوانين واضحة، وتطبيقاً واضحاً لها من قبل الجهات المسؤولة. ■

المرأة والأطفال

بين الاستغلال.. والإهمال



المرأة عموماً.. وخاصة الشابة وأحياناً طفلة في الريف والمدينة تتعرض للاستغلال في وضح النهار.. والجهات المسؤولة.. ساكتة.. والجهات العمالية لا حول لها ولا قوة..

ففي المدينة تجد مئات الفتيات يعملن في مكاتب المحامين والشركات.. وعيادات الأطباء في فترتين صباحية.. ومسائية لقاء مبلغ زهيد لا يتجاوز ٢ آلاف ليرة في الشهر غير خاضعات لأي تأمين أو ضمان.. أو حقوق، وكثيراً ما يخضعن لاستغلالات أخرى... وأحياناً تحرشات جنسية.

وفي الريف تستغل الفتيات وخاصة في موسم حصاد القمح.. وزرع وجني القطن حيث تنتشر ورشات العمل النسائية بزعامة رجل ويتجولن من قرية إلى قرية تذكرنا بعمال الترحيل الذين تحدث عنهم الروائي فارس زرزور.

عمل مرهق.. وفي أقسى الظروف.. وبأجور زهيدة.. وأيضاً لا تأمين ولا ضمان أو حقوق وتزداد التحرشات الجنسية، بينما يغتم زعيم الورشة بحصة «الذئب».

فمن المسؤول؟! الفقر.. البطالة.. الإهمال، وكله بظل غياب الدولة أو تغييرها والخضوع لقوى السوق.. العرض.. والطلب.. والربح اللامحدود؟!

.. أما الأطفال.. فحدث ولا حرج ففي أية جولة على مقاهي المدينة.. ومطاعمها.. ومقاصفها.. وورشاتها الصناعية.. والزراعية وخاصة في فصل الصيف تجد مئات الأطفال بين ١٠/١٥ عاماً يعملون من الصباح إلى المساء.. وفي المطاعم والمقاصف إلى وقت متأخر من الليل بما يزيد عن ١٢ ساعة يومياً، وأيضاً لقاء أجور

زهيدة.. لا ضمان.. لا حقوق.. ناهيك عن المعاملة القاسية وكثيراً ما يغفو قسم منهم وهو جالس على الكرسي ليرتاح قليلاً.

فما ذنب هؤلاء الأطفال.. حرمو من طفولتهم.. والاستغلال والمعاملة القاسية وطبيعة العمل.. تدفع الكثير منهم للانحراف وكثيراً ما يتركون الدراسة..

أين الجهات الثقافية.. أين الجهات الحكومية.. أين الجهات العمالية والسياسية. إن السكوت، يعني تدمير المجتمع.. وحرمانه من إنسانيته.

■ **دير الزور**
زهير مشعان

لأننا نمانع.. ونقاوم

الدول الثلاث، وبالتالي ستتشرّف سورية إذا ما صح الخبر، بأن تكون البلد الأول في العالم الذي تستخدم فيه هذه التقنية ضد مواطنيها اعتباراً من منتصف الشهر الحالي «أيلول» ذي الألوان التاريخية المتعددة في ذاكرتنا المليئة بالمآسي!. وفي موضوع آخر ليس ببعيد، انتهى إلينا أنه صدر تعميم على الألمان المقيمين في سورية والذين يملكون حسابات في مصارفها، أن يقوموا بتحويل هذه الحسابات إلى مصارف أخرى غير سورية، يختارونها بأنفسهم ويتحملون نفقة هذا التحويل على نفقتهم الخاصة، في مهلة أقصاها ١٥/٩/٢٠٠٧. فنرجو ألا يطبق ما وصلنا فعلاً، لما في ذلك من إشارات خطيرة تخفي وراءها ما تخفي.. ويبقى الحديث على ذمة الراوي... وإن غداً لناظره قريب..

يبدو أننا – نحن السوريين- سنشهد الكثير والغريب في معرض ما يسمى «الحرب على الإرهاب» أو أخذاً بمقتضياتها، خصوصاً وقد بات التنافس بين الدول الإمبريالية اليوم في حقول الإبداعات الأمنية المبتكرة طريفاً ومبكياً في آن.. فبعد أن أسفرت جهود الجهات الأمنية الإمبريالية المختصة أخيراً عن لون جديد في تخزين المعلومات عن البشر، لم يدهشنا ما تسرب لنا عن وزارة الخارجية الألمانية، حيث قيل إنها تقوم بإلزام سفارتها العاملة في كل من الكونغو، منغوليا، و... سورية باستخدام أحدث تقنيات التعرف وحفظ المعلومات، وهو ما لخصه استخدام هذه السفارات لتقنية (البصمة الإلكترونية) والتي باتت شرطاً يلزم به المتقدمون للحصول على فيزا السفر إلى ألمانيا من هذه

د. منير الحمش لـ «قاسيون»:

رفع الدعم هو «إعلان فشل» للحكومة وفريقها الاقتصادي

أحدثت طروحات الحكومة المتعلقة بـ«إعادة توزيع الدعم» استياء عاماً في الأوساط الشعبية والأكاديمية الوطنية، وتسببت بفوضى عارمة في جميع المناحي الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، وولدت قلقاً كبيراً لدى الشرائح الفقيرة، وهي الغالبة في بلدنا، خصوصاً أنه رافقها وتبعها ارتفاع كبير في أسعار معظم المواد، وندرة البعض الآخر، الأمر الذي فتح معركة كبيرة ومتشعبة بين اتجاهين متناقضين، الأول هو الاتجاه الذي يخطئه الفريق الاقتصادي في الحكومة والذي لا يؤمن به معظم الشعب السوري كونه يناقض مصالحه، أما الاتجاه الثاني، فهو الاتجاه الذي مازال مصراً على أنه بإمكاننا – نحن السوريين- أن نجد بدائنا الاقتصادية والاجتماعية الوطنية التي تناسبنا بمعزل عن وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين.. وأملأ منا في تسليط الضوء أكثر على هذه القضية، التقينا د. منير الحمش الباحث الاقتصادي المعروف وأجريناً معه الحوار التالي:

❖ كما تعلمون قام الفريق الاقتصادي بخطوة مراوغة مؤخراً، إذ طرح مجدداً فكرة إعادة توزيع الدخل، وهدفه رفع الدعم كلياً. كيف تنظرون إلى هذه المسألة؟

❖❖ في الواقع أنا أراه إعلان فشل الحكومة، وفشل الفريق الاقتصادي بالتحديد، طرح الموضوع في البداية للنقاش كان خطوة جريئة. لكن يفترض أن تقبل الحكومة ويقبل الفريق الاقتصادي بالرأي العام الذي أعلن معارضته لهذا الاتجاه، وأن يعملوا على تصحيح الأوضاع الناجمة عن هذا الإعلان. مجرد الإعلان عما يدعى إعادة توزيع الدخل بدأت الأسعار بالارتفاع، وازدادت فوضى السوق التي كانت موجودة من قبل، على نطاق واسع، فكان الأجدى بالحكومة أن، تدرس هذه النتائج بعناية وتعلن فشلها وتراجعها عن هذا القرار. لكن بدلاً من ذلك تعلن عن تصميمها ورغبتها بالإمعان في هذا الاتجاه تحت عنوان إعادة هيكلة الدعم أو إيصـال الدعم إلى مستحقه، وكلاهما كذبة كبرى. ليس هناك موضوع إيصـال الدعم إلى مستحقه يمكن أن نصل إليه لأن هذه تحتاج لآليات غير متوفرة، وإلى إعادة هيكلة للاقتصاد الوطني بكامله. لهذا كنت أتمنى من الفريق الاقتصادي أن يعلن فشله وتراجعـه عن هذه الخطوة، خاصة أنها تعارض ما سبق أن أعلنه السيد الرئيس في خطاب القسم. طرح المسألة بهذه الطريقة هي استخفاف بآراء الناس، ورغبات المواطنين واستغـبا لهم. يبدوون بالرأي والمناقشة وفي الوقت نفسه يستمرون في انتـهاج ما يرون. بمعنى آخر: «قولوا ما تشاؤون ونحن نعمل ما نشاء». هذا بالفعل ما تقوم به الإدارة الاقتصادية.

❖ عدم العودة عن مقترح رفع الدعم هو مكابرة أم استمرار لخطـة معدة مسبقـة يراد تكريسها، وفرضها مهما كلف الأمر؟ ثم إنكم وقفتـم كثيراً عند نقطة رفع الدعم بالمعنى العام ما مخاطر رفع الدعم أصلاً؟

❖❖ منذ البداية طرحت الأمر على شكل آخر، المسألة ليست رفع دعم أسعار بعض المواد وبالتالي تقديمها بأسعار معقولة ضمن مستويات المعيشة، ومستوى دخل المواطنين المسألة أبعد من هذا. هي تتعلق بالسياسات الاقتصادية الكلية. ومن الصعب أن يمرر هذا المشروع وكأنه قضية أسعار، ودعم يراد

● المخاطر الأولية لرفع الدعم ارتفاعات هائلة في أسعار المواد وندرتها والفوضى السعرية.

● أنا أعارض السياسات الاقتصادية الكلية التي ينتهجها الفريق الاقتصادي.

● لماذا لا يتحدث الفريق الاقتصادي عن ارتفاع أسعار السكن والعقارات؟

● الحكومة الحالية تتبـع وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين وتعليمات اتفاق واشنطن.

تخفيضه، أو أنه ناجم عن عجز في الموازنة. المسألة تتعلق بالسياسات الاقتصادية الكلية التي تم انتـهاجها من الفريق الاقتصادي منذ عام ٢٠٠٠ وما بعد ذلك، وتم تكريسها في الخطة الخمسية العاشرة التي اعتمدت الليبرالية الاقتصادية الجديدة منهجاً. المسألة يجب أن تناقش من هنا. لكن الفريق الاقتصادي كان دائماً يتهرب من مناقشة الموضوع على هذا النحو، ويريد أن يقتطع الاقتصاد السوري قطعة قطعة، ويضعه في سلة السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة.

المخاطر الأولية لرفع الدعم ما حصل من ارتفاعات هائلة في أسعار المواد في السوق المحلية. وفي الفوضى السعرية التي نعيشها. الحقيقة رفض رفع الدعم يجب أن يناقش في ظل السياسات الاقتصادية، والنهج الاقتصادي، أي قرار اقتصادي يجب أن ينظر إليه من زاوية ماذا يخدم هذا القرار. هل هذا القرار يفيد الاقتصاد الوطني؟ هل يفيد عملية التنمية؟ هل يأتي في إطار مصالح الناس، أم أن هذا القرار يأتي ضدها وضد التنمية والتقدم والاقتصاد الوطني؟؟ أنا أرجو أن تناقش أي موضوع من خلال هذه الخيمة من الأسئلة، فإذا عدنا لمسألة الدعم يجب أن ينظر إليه من زاوية لماذا الدعم؟ وماذا يخدم؟

الدول الصناعية المتقدمة ومنذ نشأتها تقدم دعماً للمستهلك، والمنتج والمزارع والصناعي، وللتصدير. الدعم مسألة جوهرية من وظائف الدولة خاصة في مراحل التنمية الأولى.. والدعم المقدم في سورية وفي بعض البلدان النامية يهدف إلى إزالة الخلل والنشوء الحاصل بين الدخل ومستويات المعيشة بشكل أساسي. وتشجيع زراعات معينة لتحقيق سياسات معينة. مثلاً: الاكتفاء الذاتي من الغذاء للتحرر من الضغوط الخارجية. الدولة في هذا الإطار تلجأ إلى تقديم الدعم للمزارع في إنتاج المواد الأساسية الغذائية. إذا كنا نعلم إلى تشجيع الصناعة في مجالات معينة يقدم الدعم لهذه الصناعات، وهو إما أن يقدم بشكل مباشر أو غير مباشر... مباشر: عن طريق توفير اليد العاملة، والمواد الأولية للصناعة، تقديم المواد المساعدة، تسهيل عملية الاستيراد للمواد الأولية. وغير مباشر عن طريق تخفيض التكلفة.

اليوم إذا كنا في الصناعة نهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية لمنتجاتنا خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي. أغلب المنتجات الأجنبية موجودة، وهي تنافس منتجاتنا الوطنية، فإذا كان الهدف تعزيز قدرة المنتجات الوطنية على التنافسية سواء الأسواق الداخلية أو الأسواق الخارجية يجب أن نسعى لتقديم المواد الأساسية، ومستلزمات الإنتاج. والطاقة تعتبر من أهم مستلزمات الإنتاج بأسعار معقولة أو منخفضة. وهذا يعتبر نوعاً من الدعم للمنتجات الوطنية.

❖ بهذا المعنى أنت ترى أن محاولة إلغاء الدعم هي خطوة متقدمة على طريق إلغاء دور الدولة؟

❖❖ هذا واضح، دور الدولة يتراجع في الاقتصاد والمجتمع. وهذا أحد شروط ومستلزمات الانتقال إلى اقتصاد السوق. وهو شرط من شروط ما يدعى توافق واشنطن الذي هو التقاء أهداف الصندوق والنقد الدوليين وحكومة الولايات المتحدة. وخرجوا ببرنامـج بهدف تسهيل انتقال الدول ذات الاقتصاد الاشتراكي، وتحويله إلى اقتصاد السوق. وهذا تم في الدول الاشتراكية، وأغلب البلدان النامية.

❖ ماذا كان مصير هذه البلدان نتيجة تبعتها اتفاق واشنطن؟

❖❖ مزيد من البطالة، مزيد من الفقر والنهميش على المستوى الداخلي والخارجي. هذا ما حصل في كل البلدان التي اضطرتها ظروفها إلى انتـهاج هذا البرنامج. صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لم يكن لهما أي تواجد في سورية، ولكن اليوم نجدهما باستمرار خلف جميع السياسات الاقتصادية المتبعة لدى الفريق الاقتصادي رغم أن الفريق الاقتصادي يدعي أنه لا يتبع الوصفات الجاهزة. وهم يعتمدون هذه الوصفات، ويطبقون مايريده الصندوق والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وآخر تقرير لصندوق النقد الدولي قدم بتاريخ ١٢ يوليو ٢٠٠٧ يقول حرفياً: «وقد أظهرت السلطات السورية استجابة لمشورة الصندوق». ويعطي شأء خاصاً لوزارة المالية في اتباعها السياسات المالية الليبرالية. وفي النهاية يقول: إن هناك قضيتين مازالتا بافتيتين لسياسات البرامج. وهي قضية الدعم، وقضية ضريبة القيمة المضافة.

فإلغاء الدعم هو جزء من برنامج توافق واشنطن الذي تتهرب الإدارة الاقتصادية من الاعتراف بتأثيره ودوره، ولكن الأحداث والتقارير المكتوبة تؤكد أنهم استجابوا لمشورة الصندوق والبنك.

❖ حالياً أنتم أحد معارضي خطوة إلغاء الدعم وفي هذا الإطار أنتم طرحتم مطارح بديلة لسد العجزات ما هذه المصادر البديلة؟

❖❖ أولاً لست معارضاً لموضوع رفع الدعم فقط. أنا أعارض السياسات الاقتصادية الكلية التي ينتهجها الفريق الاقتصادي بكاملها. ويجب أن تناقش كحزمة كاملة. ونحن ندعو للحوار مع هذا الفريق لكنه يتهرب من أي حوار موضوعي وعلمي.

من جهة ثانية، الدعم المقدم من الحكومة في الموازنة العامة، وهنا أعود إلى تقرير صندوق النقد الدولي. يقول: إن الدعم في الموازنة.. في الميزانية الختامية.

من ٢٠٠٣. ٢٠٠٤. ٢٠٠٥ لم يتجاوز ٢.٣٪ من النفقات وهو بالأرقام العملية يساوي حدود ٢٠ مليار ليرة سورية، في عام ٢٠٠٦ وصل إلى ٣٠ مليار ليرة سورية. عام ٢٠٠٧ يتوقع الصندوق أن يكون بحدود ٥٠ مليار.

الحكومة تقول أن العجز ٣٥٠ مليار في المشتقات النفطية. من أين جاء هذا الرقم؟ معروف أنه لا نفقة بدون اعتماد، والاعتماد هو هذا الموجود في الميزانية، وكل الدعم المقدم من الميزانية الحكومية إلى مختلف الأوساط هو ٥٠ مليار ليرة!!!

❖ برأيك من أين أتوا بهذا الرقم الوهمي؟

❖❖ هذا الرقم الوهمي الذي تقدمه الإدارة الاقتصادية هو ناجم عن الفرق بين الأسعار العالمية، والأسعار المحلية. وهو غير دقيق، وغير صحيح، لأن النفط إنتاج محلي. أنا كمواطن لي الحق في الحصول على هذه المادة واستخدامها. إذا كان لا بد من معاملة أسعار هذه المواد وغيرها وفق الأسعار العالمية، فلتعامل بالأجور أيضاً وفق ذلك.. فلتعامل كل الخدمات وفق ذلك.

ولكن تصميم الإدارة الاقتصادية على إيهام القيادة السياسية، وإيهام الناس جعلهم يلجؤون إلى كل هذه الحيل لإقناع الجميع أن هناك عجزاً كبيراً في الموازنة.. أين هذا العجز؟ العجز في مخيلتهم!! هم يريدون تخويف الناس



والقيادة السياسية من الآثار الناجمة من هذا الدعم الهائل» الحاصل للدعم!!

❖ المدافعون عن الدعم، وأنت منهم، يقترحون على هذه الحكومة، وعلى فريقها الاقتصادي مطارح أخرى يمكن أن تعوض ما تدعيه الحكومة عن عجوزات الخزينة برأيك ما هذه المطارح؟؟

❖❖ الموازنة هي عبارة عن إيرادات ونفقات. الإيرادات هي الضرائب والضرائب تستخدم عادة ليس فقط بتأمين إيراد للدولة والخزينة. تستخدم أيضاً من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية. فيفترض أن تتوجه بشكل أساسي إلى الأغنياء، وتؤمن إيرادات للدولة، وتساعدها على تقديم خدمات للمجتمع وللفقراء، والطبقات ذات الدخل المحدود بشكل خاص. هذه وظيفة الضريبة الاقتصادية والاجتماعية. لكن الضرائب هي واحدة من الإيرادات.. في موازنتنا السورية هناك إيرادات آتية من أرباح المؤسسات الاقتصادية لكن المشكلة أن هذه المؤسسات واقعة تحت ظروف وضغوط الإدارة الاقتصادية التي تهدف إلى تصغير حجم هذه المؤسسات، وإلى إفشال دورها في إطار الخطة العامة وبالنسبة هناك أرباح تحققها هذه المؤسسات، ولو أن الإدارة الاقتصادية تحاول إخفاء هذه الأرباح، وإظهار الشركات العامة بمظهر الخاسر أو المخسر. لكن في الجانب الثاني من الموازنة التي هي النفقات كيف ننفق؟؟ وإلى أين تتوجه نفقاتنا؟ وإذا كانت إيراداتنا معينة ومحددة يجب أن يكون إنفاقنا في هذه الحدود. ومسألة التوازن والموازنة شعار قديم ومتخلف يفترض أن تضع الحكومة خطتها، ومن ثم تبحث عن مصادر التمويل لهذه الخطط.

من الملاحظ أن الفساد بوجه خاص والهدر يشكـلان أحد المسارب الأساسية. فإذا أردنا المحافظة على إيراداتنا لكي توجه فعلاً ضمن الخطة الاقتصادية، وضمن ظروف البلد وأهدافه، والحفاظ على الأمن، وتعزيز دفاعاتنا؛ يجب أن نتوجه بشكل أساسي إلى القضاء على الفساد، والحد من الهدر. هذان المصدران يستطيعان توفير مصدر أساسي في الميزانية العامة.

❖ أين تكمن هذه المسارب الأساسية برأيك؟ أين مواقع التهرب الضريبي؟؟ وأين مواقع الهدر الأساسية؟

❖❖ أحد المسارب الأساسية هي في قطاعي النفط والاتصالات. ولأسف الاتصالات التي تعتبرها بعض الدول أهم من النفط، أصبحت بيد القطاع الخاص. خاصة في المجال الخلوي وكل ما يتعلق بالانترنت، بينما الدولة فقط بقيت في إطار الخدمات الهاتفية السلكية. ليس لدي رقم دقيق، ولكن من المؤكد أن مليارات الليرات فقدها الخزينة من جراء خصخصة قطاع الاتصالات..

❖ أمام هذه الصورة، ما الخطوة، أو المناورة التالية التي قد يلجأ إليها الفريق الاقتصادي بعد هذا الاستياء العارم الذي أظهرته الجماهير؟؟ هل هم ماضون في خططهم؟ ألم يستسلموا؟ وماذا فعلوا بمسألة محاربة الفساد؟

❖❖ الفريق الاقتصادي جاء ضمن مرحلة جديدة هي مرحلة الانفتاح، واستغل موضوع رغبة القيادة السياسية في تحقيق الإصلاح، فإذ بهم ينحرفون باتجاه الليبرالية..

أريد أن أعود إلى قرار المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث الذي أقر جملة قرارات من بينها اقتصاد السوق الاجتماعي. ويتضمن

هذا مسألة الهدر، والتهرب الضريبي، والكثير من القضايا التفصيلية. ولكن كعنوان أساسي كان (اقتصاد السوق الاجتماعي)، وقبل ذلك مباشرة كان الفريق الاقتصادي يسعى للتحويل إلى اقتصاد السوق.. وهو لم يخف ذلك بل أعلنه صراحة، وبسبب الضعف العام في الثقافة الاقتصادية. استغل الفريق الاقتصادي ذلك وحرف اقتصاد السوق الاجتماعي باتجاه السوق والتخلي تدريجياً عن الاجتماعي. عدم تحديد مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي خلق نوعاً من اللبلة، بحيث أصبح كل مسؤول في الفريق الاقتصادي يفسر هذا الموضوع حسب زاويته. فوزير الاقتصاد يعتبر تحرير التجارة هو قاطرة النمو. وزير السياحة يعتبر السياحة قاطرة النمو. وزير آخر يعتبر البناء والعقارات هما قاطرة النمو. بينما لم نعد نسمع عن التنمية. في البلدان ذات التوجه الليبرالي. وخاصة البلدان الصناعية يتم الحديث عن النمو الاقتصادي. لكن في بلدان مثل بلداننا يجب أن يكون الحديث عن التنمية بمفهومها وأبعادها الشاملة والمتكاملة التي تستوعب جميع القطاعات الاقتصادية الاجتماعية لتقوم بعملية نهوض شامل لهذه القطاعات.

لقد جرى تمرير سياسات اقتصاد السوق من الفريق الاقتصادي وتم التوجه نحو سياسات مالية هدفها تخفيض الضرائب على الفئات الغنية وإبقائها على الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، والبحث اليوم في ضريبة القيمة المضافة التي ستضاعف الضغط على الشرائح الفقيرة. وسياسة التجارة التي تقوم على الانفتاح..

❖ ما الخيارات الحقيقية للاقتصاد السوري الآن؟

❖❖ العودة إلى دور الدولة التنموي، وتحديد مفهوم واضح لاقتصاد السوق الاجتماعي.. أنا شخصياً ما عدت أتمسك بالتحول الاشتراكي، لكن في الوقت نفسه لا يجوز الانضواء تحت عناوين التحول نحو اقتصاد السوق باعتبار أن هذا هو الحل الوحيد. وأنه ليس من خيار آمناً.. وبالتالي الانضواء تحت لواء الاقتصاد العالمي والعولة، لأن هذا خيار العاجزين، وخيار الفاشلين. يجب أن أبحث عن طريقي بعيداً عن الضغوط الخارجية، وبما يسمح لي في بناء دولة قوية تستطيع أن تواجه الضغوط الخارجية. ثمة فرق بين الانضواء والاندماج في الاقتصاد العالمي وبين التعامل مع الاقتصاد العالمي.

أنا لا أدعو إلى العزلة وإلى الانكفاء لكن اقتصاد السوق الذي حصل حتى الآن هو اقتصاد القلة، واقتصاد الاحتكار والاستغلال، والتبعية لمصالح الخارج. بينما نحن نريد اقتصاد سوق اجتماعي يقوي اقتصادنا ونكرسه لخدمة موقتنا السياسي المقاوم لمواجهة الضغوط الخارجية. كان يقال لنا عندما أصدرنا البيان الأخير ضد الدعم: ما علاقة الصهيونية والإمبريالية؟ يلي هاتان لهما كل العلاقة، لأن إضعاف اقتصاد الدولة يعني إضعاف الدولة وإضعاف قدرتها التفاوضية، وإضعاف قدرة الاقتصاد على الوقوف في مواجهة ما يتم التخطيط له في الخارج ضد مصالح الوطن.

❖ وبالنسبة للتضخم الحاصل؟

❖❖ التضخم هو سرقة موصوفة تلجأ إليه الحكومات والطبقة الغنية لسلب كل ما بحوزة الطبقات الوسطى. لقد حصل تضخم هائل في الأسعار، وسيولد هذا المزيد من التضخم إذا ما استمر الفريق الاقتصادي في هذا الطريق. وأنا أحذر أن ذلك سيولد حالات اقتصادية واجتماعية من الصعب السيطرة عليها.

بالمناسبة لماذا الحديث فقط عن أسعار البندورة والكوسا والمستلزمات اليومية.. ولماذا لا يتحدثون عن ارتفاع أسعار السكن؟ لماذا لا يدعـو وزير الاقتصاد في جريدة مائة شخصية اقتصادية لمناقشة ارتفاع الأسعار في غرفة التجارة. ولماذا يحتملون التجار والسماسرة مسؤولية ارتفاع الأسعار، بينما الواقع يؤكد أن سياساتهم من تسبب بذلك؟

لماذا لا يدعون إلى مناقشة مسألة السكن والأراضي وارتفاع أسعارها، هناك مليارات في هذا القطاع تذهب لمصالح فئات محددة، وبالوقت نفسه تخلق فجوة حقيقية أمام جيل كامل من الشباب الباحثين عن سكن ولن يجدوا سكناً لهم.

■ حاوره: جهاد أسعد محمد mjhad@kassioun.org

سفر الركوب بالقلوب

مشكلة النقل في العاصمة..

قنبلة موقوتة فلنحذر انفجارها!

• عبد الرزاق دياب

السومرية الحل.. والأزمة

كلما تحدثت جهة حكومية عن أن غايتها من إقامة مشروع ما هو سعادة المواطن وراحته، وضع الأخير يده على قلبه مستعيذاً بالله من قلق قائم. محافظة دمشق بررت نقل كراج البرامكة بسياراته وبشره إلى (السومرية)، بتخفيف الضغط على المدينة وإخراج أكثر من ثلاثة آلاف سيارة خارج دمشق مما يساعد على تخفيف الازدحام والتلوث فيها، وتوقعنا حينها أن مشروعاً استثمارياً جديداً سيعلن عنه في (البرامكة) بعد حين، وجاء هذا الحين، وتبين أنه مشروع خدمي ومرآب سيارات يتسع لـلآلاف.. إذاً الغاية لم تكن راحة المواطن والبيئة، وإنما كانت مقدمات إنسانية اعتدنا عليها لتمير ما هو ليس بإنساني، وأن ترحيل أزمة النقل في دمشق، سيستمر من بؤرة إلى أخرى.. ريثما يطرдна الموت جميعاً اختناقاً.. أو قهراً.

مختصر مكرر.. وليس مفيداً

ليس من باب إعادة الرواية، ولكن التذكير بمقدماتها قد يقودنا إلى إدراك النتائج وما بعد النتائج.. فعلى مدار أكثر من سنتين و(السومرية) مشروع موجود على الأرض، كسر الأولاد مصابيح أعمدته، اقتلعوا أرصفته دون أن تكثرث المحافظة، أو تضع حارساً لأموالها (أموالنا) المنشورة هباء.. ثم فجأة في ٢٠٠٧/٧/٢٠ بدأت بتنفيذ نقل الكراج إليها، وتسارعت إلى أسبوعين همة المحافظة، ورسمت كراجاً دون خدمات. تقوم الآن بتنفيذ بعضها. أو مواصفات، أما الجزء الأهم المكمل لمشروع (الكراج)، هو الجسر الذي يعود بالسيارات إليه دون أن تدخل المدينة فحتى تاريخه لم ينجز، وما زالت نفسها آلاف السيارات تدخل دمشق إلى أولها، لتعود عكس السير إلى(السومرية).

هذا القرار احتج عليه أكثر السائقين والمواطنين، البعض بحجة أنه يطليل مسافته، ويطلب زيادة التعرفة، والبعض يؤكد أنه لم يكن جزءاً من مشكلة الازدحام كخط قطنا، الذي لم يكن بالأصل يدخل البرامكة- الكراج القديم – الذي ضاق بساكنيه. وترك في العمل داخل المدينة خطان هما (جديدة عرطون. المعضمية) للمساهمة في تخفيف الضغط على (السومرية)، وهذه حجة أوهى من خيط العنكبوت، لأن خط (قطنا) كان يخدم منطقتي (المعضمية. جديدة عرطون) الأوتستراد، وبالتالي زاد العبء على هذين الخطين. أيضاً الخطوط العاملة على طريق وادي بردى تغثرت، كونها لم تكن تدخل قلب المدينة لمسافة طويلة، فإجبارها على الذهاب إلى السومرية وهي التي كانت تصطف تحت جسر الرئيس، دفعها للمرور (بالمرّة) من أجل الوصول إلى الكراج المعجزة، ثم بدأ التفكير بالبدائل وهنا ما يدل على ارتجالية القرارات وحلولها وتعديلاتها.

تعديلات مرتجلة للارتجال!

أضرب سائقو خط(قطنا) بعد أن تم نقلهم إلى السومرية، لأن هذا سيقلل (غلثهم) إلى النصف، إضافة إلى نية المحافظة تخفيض التعرفة، فتوقفوا عن العمل، وأربكو البشر الذين دخلوا كأضعف حلقة في الصراع بين أصحاب السرافيس والمحافظة في لعبة (عض الأصابع). بعد ثلاثة أيام أرسلت المحافظة لجنة لقياس المسافة وقررت إعادة التعرفة إلى ١٠/ ليرات، وعاد السائقون للعمل. وهذا نصف الحل بالنسبة للناس، النصف الثاني مازال معطلاً حتى الآن.

الإضراب الثاني كان لسائقي خطوط وادي بردى وتحديداً (عين الفيجة)، فالتعرفة على حالها، والمسافة صارت أطول.. جاء الحل الارتجالي الأول بالسماح لهم بالوصول فقط إلى حديقة تشرين وصار لهم موقف مؤقت.. لكن دام أسبوعين لم يكتملا، وجاء الحل الارتجالي الثاني والأخطر وهو عدم السماح لهم بالوصول إلا لحي (دمر)، وهذا خلق بدوره أعباءً جديدة للطرف الأضعف (المواطن).

المواطن رقم (١) هو الذي سينزل في (دمر)، ثم يستقل حافلة أخرى لنقله إلى المدينة، والمواطن رقم (٢) هو ساكن (دمر) والذي بالأساس لديه مشكلة

في النقل وبالتالي زادت معاناته ضعفين.

والسؤال هنا من يقف وراء هذه الاجتهادات الارتجالية، أهى مصالح شخصية، رشاوى، قلة الخبرة بالتعامل مع الأزما، إرضاء طرف اليوم على حساب طرف يحسب حساب رضائه غد؟؟؟ وهكذا دوامة من الارتجالات وزيادة في التخييط والفوضى.. وسعادة المواطن أين، وهي الهدف الذي تسعى إليه الحكومة بمؤسساتها ورجالاتها.. والمعادلة الأخرى المدينة المختنقة وتخفيف العبء هنا؟..

الجواب لم تستطع المحافظة واجتهاداتها تحقيق أي من المعادلتين.. (إن كان يههما)، وفشلت فشلاً ذريعاً في الدفاع عن نفسها، فلا هي أسعدت المواطن، ولا هي استطاعت أن تخفف من اختناق دمشق..

المواطن زاد مصروف مواصلاته وتقله، فالراكب الذي كان يدفع ١٠/ ليرات إلى البرامكة، أضاف ٥/ ليرات من السومرية إلى البرامكة، وزاد الازدحام في أطراف المدينة.

أما الأسطول المدجج من باصات النقل الداخلي والذي حلمنا دائماً بأن لا نراه بصورته المزرية السابقة، فقد أعادنا إلى التدافع والتدافش وركوب بعضنا بعضاً، والخوف من المفتش، وذكريات المفهوم الأعوج «الاشتراكية» والتعلق بالأبواب. ودخلت أطراف من القطاع الخاص على خط الاستقادة من الأزمة وشغلت باصاتا المشابهة بخمس ليرات إلى السومرية، وعادت بعض الباصات التي كانت نكرة إلى العمل، وأصبح مصادفة أحدها حدثاً سعيدا لمنتظري فرصة الوصول إلى بيتهم أو إلى عملهم.. كذلك مدت المحافظة خطوطا (سنة) مثل: (جوبر ـ مخيم فلسطين ـ اليرموك ـ دويلعة. الخ) للمساهمة في نقل الركاب إلى السومرية، وهنا سجلت اعتراضات كثيرة.. وتشتت الركاب لانتظار هذه الحافلات على مسارها.

مقدمات النتائج

مثلما توقع الجميع، سيكون الاختبار الحقيقي لهذه الخطوة، هو بداية العام الدراسي (المدارس ـ الجامعات. المعاهد).. وسيندفع الطلاب إلى دمشق باعتمادها مركزا لأغلب الجامعات والمعاهد.. وبالفعل.. بدأت تباشير الأزمة تظهر. القادمون من الغوطة الغربية لم يُفاجئوا بالرتل



الطويل للسيارات من(كازية المعضمية) حتى مقابل كراج(السومرية)، تدافع للركاب وصوت(الزمامير) المرتفعة، ثم الانتظار الطويل والتدافش لركوب السرفيس أو (باص الحكومة) للولوج إلى دمشق.. أما (السومرية) فهادئ لا يتحرك فيه أحد.. أيضاً في البرامكة وتحت جسر الرئيس، العائدون إلى السومرية، في وقت الذروة في ركض طويل إلى حجز مقعد في نفس الحافلات العائدة إلى (السومرية) الهادئ الذي لا يكثرث بأحد..

أما المستفيد الواضح فهم سائقو (التاكسي) الذين ينتظرون مستعجلاً أو متأخراً أو فاقداً لأعصابه، وهم أيضاً لن يوفروا جهداً في زيادة استفزازه، إما بعدم تشغيل (العداد) أو بطلب أجرة زائدة مع تشغيله على مضض.

من المتضررين أيضاً، سكان المتحلق الجنوبي الذي كانت تخدمه سرافيس(بلودان، سرغايا، عين الفيجة)، صار تحت رحمة العابرين أو (التاكسي) الذي يصطاد زبائن بلا حماية.

وهنا ثمة اقتراح من المواطنين بتخديم هذه المنطقة بحيث يتم ربط(السومرية) مع(العباسيين) وبالتالي تخديمه، الوصول بعد الأوتوتراد الكبير بسهولة ويسر ومن خارج المدينة، وبالتالي حققت بذلك هدفين ضروريين.. لكن لا حياة لمن تنادي والقائمين على الأمر يرون الحكمة هي ما يرونه في عقولهم فقط.. وأن اجتهاداتهم الشخصية هي التي تحقق سعادة ذلك الكائن الذي يسمى (مواطناً).

أزمة جديدة.. (الأخلاق)

ترى.. هل كان في حساب المحافظة أن الأزمة تلد أزما، وهل تتبأ حكماؤها ومحللوها النفسيون إلى خطر أهم من سقوط المواطن ضحية الابتزاز، والاستغلال، وتغثره على أبواب حافلاتها العتيدة.. بالطبع، لسنا في وقت يسمح بالنتائج السلبية لاختلاق أزمة أو حصولها، فلدينا مواطن اعتاد الصدمات لدرجة التلاؤم معها، إما بالضحك أو بالدعاء!!

سائقو خط (يرموك ـ السومرية) قرروا ألا يصلوا إلا لمنطقة (بوبة ـ ميدان)، وبالتالي خط قصير وغلة وفيرة، وبإمكانك كمواطن أن تشتكي للشرطة ولن تستفيد شيئاً، كذلك شركاؤهم في خط (فلسطين ـ السومرية)، والمشكلة هي مع من لا يزيد تعرفته وليست بالمواطن.. الذي سيكون

ضحية صراع لا يد له فيه.

إذن، تركتنا المحافظة، لنحل مشاكلنا فيما بيننا، وهي تتصرف كطرف محايد، يجتهد فقط. في البرامكة بدلت الخطوط ذاتها لتحصل فقط على مسافة أقصر وريح أكبر، فخط المعضمية لا يصل إلى المعضمية.. السائق ينادي فقط (سومرية)، فالدخول إلى المعضمية يأخذ منه وقتاً ووقوداً، أما إلى السومرية فهي تسعيرة المعضمية نفسها، أي ٥/ ليرات.. والمسافة أقصر وأسرع، كذلك بعض السيارات العاملة على خط(جديدة عرطون).

أما سائقو النقل الداخلي فليس لديهم سوى بطاقات ٨/ ليرات.. وسعرها لدى السائق ١٠/ ليرات.. وأحد السائقين أعلن صراحة عندما سأله مواطن: أن سعرها ٨/ ليرات، وأنا أريد بطاقة ٤/ ليرات، قال السائق صائحاً: «لولا الليرتين لا نعمل» إذن، سائقو النقل الداخلي المدللون يبلغ ما يدخل جيوبهم في اليوم وحسب اعتراف أحدهم أكثر من ٢٠٠٠/ ليرة سورية، وبعضهم قال: «سأحرب الباص إذا حسموا الليرتين».. إذن، نحن في أزمة أهم من أزمة النقل ولها تداعيات قد تظهر على سطح المجتمع قريباً إذا لم ندرك ما نحن فيه.

خطوات زيادة الأزمة

كراجات جديدة في منطقة نهر عيشة، تعد على شاكلة(السومرية)، ثم سرافيس مستقل المواطن إلى المدينة، من أجل عيون وسعادة المواطن. البرامكة (مرآب سيارات، مركز خدمي وسياحي)، ترى جوار البرامكة، جانب ملعب تشرين ماذا سيكون، هكذا ببساطة بات المواطن السعيد يحسب أموره، وهو يظن الخير كله في خطوات المحافظة على سعادته، فضلاً على أنه اختار مكتبها التنفيذي بمحض إرادته.

ليس المواطن السوري (الراكب الطائر) ضد الاستثمارات التي سوف تنعش المدينة، وتكسبها رونقاً أكثر. لكن، لماذا تكون هذه الاستثمارات عامل قلق له، لماذا يختار المستثمرون أماكن راحته ليرتا حوا

ويطارده هو الريح؟؟

سنلتقي حكماً مع مشروع جديد قادم لسعادتك أيها السوري، واستثمار جديد للمدينة التي صارت عاصمة للثقافة العربية، وعاصمة لسفر الركوب بالقلوب.

■ ■



مطبائر

(شوفيرية) الإصلاح

الاقتصادي

• عبسي سميسم

عندما يشرح أستاذ في الرياضيات عن الأعداد العقدية لمجموعة من البشر بينهم عدد من خريجو قسم الرياضيات، وعدد من مربي النحل، وعدد من الحلاقين، فمن البديهي أن يكون خريجي قسم الرياضيات هم الأكثر فهماً لما يشرحه الأستاذ الرياضي، وكذلك الأمر حين يشرح دهان عن الفرق بين معجونة (السلر) ومعجونة (البوبا) لمجموعة فيها عدد من أساتذة الجامعة، وعدد من الدهانون، وعدد من مصلحي الدراجات الهوائية، فمن البديهي أيضاً أن يكون الدهانين هم الأكثر فهماً لما يشرحه الدهان، وبالتالي فإن أي شخص يطرح فكرة ما في مكان ما فإن أكثر الأشخاص قريباً من تفكيره وشبهاً به وبأفكاره سيدركون ما الذي يبتغيه من فكرته، ولكن الأمر المحير هو أن الحكومة قد صار لها مدة ليست بالقصيرة تشرح فيها لجميع فئات الشعب عن اقتصاد السوق الاجتماعي وفق رؤيتها، وإلى الآن لم يبد أي من أساتذة الاقتصاد (الذين من البديهي أن يكونوا الأقدر على فهم قضايا كهذه) فهماً يذكر لما تريده الحكومة من هذا الاقتصاد، ولم يفهموا ما هي الآليات الناظمة له، فمنهم من اعترف صراحة أنه لم يفهم على الحكومة، ومنهم من انتقد هذا النهج الاقتصادي بالطريقة التي شرحتها الحكومة، فاعتبرته الحكومة أنه لم يفهم عليها أيضاً!!

ولكن المفارقة في الموضوع أن سائقي السرافيس كانوا أول من فهم بالضبط ما الذي تبغيه الحكومة من هذا الاقتصاد، ومن أول مرة شرحت فيها عن ماهيته!! ولم يكتفوا بالفهم السريع له، بل راخو يطبقونه بحدأفيره وكما تخطط له الحكومة، فإلسألة وجدوها لا تحتاج إلى كثير من الفهم، فهم في سوق حر، ويمتلكون (سلعة) هي خدمة النقل، وجميع المواطنين راكبي السرافيس هم مستهلكون لهذه السلعة. كما فهم السائقون على الفور أن هذا الاقتصاد هو اقتصاد قائم على العرض والطلب دون ضوابط تشريعية لضبط العلاقة بينهما، فلا شيء يمنعهم من احتكار سلعتهم متى يشاؤون، ويتحكمون بسعرها متى يشاؤون بحسب الطلب عليها، وفهموا أيضاً أن الحكومة قد هيأت لهم مناخاً مؤاتياً ومشجعاً من الفساد يستطيعون من خلاله أن يضعوا حداً لكل تشريع أو قانون أو قرار يتعارض مع مصالحتهم في جني الأرباح، فعمدوا إلى تقسيم خطوط سيرهم إلى قسمين أو ثلاثة، وأحياناً أربعة أقسام، بحسب عدد المستهلكين منا. ففي وقت الذروة يكون الطلب شديداً، فتجدهم قد حددوا خط سيرهم بمسافة لا تتجاوز ٢كم، أو أوجدوا طريقاً مختصراً يوصلهم مباشرة من أول الخط إلى آخره وبأجر مضاعف. ومنهم من يغير خط سيره ويعمل على خط آخر ويأخذ أجراً مضاعفاً، ويدعي أنه صاحب فضل في تخفيف الأزمة عن الخط الذي حول خط سيره إليه..

والمواطن الذي يستخدم السرفيس مجبر على قبول جميع العروض المقدمة له من سائقي السرفيس، وشراء سلعتهم بالسعر الذي يرونه مناسباً، دون أن يكون لديهم أي خيار آخر، والحكومة راضية ممتهة لهذا الفهم السريع لاقتصادها الحر الاجتماعي. فلو فكرنا بالسبب الذي جعل سائقي السرفيس يكونون هم الأكثر فهماً لما شرحته الحكومة عن اقتصاد السوق الاجتماعي، سنستنتج أحد أمرين:

إما أن يكون (شوفيرية) السرافيس قد ارتقوا بعلومهم الاقتصادية إلى درجة أعلى من أساتذة الاقتصاد أنفسهم..

وإما أن مستوى أفكار الحكومة في طرحها لاقتصادها الجديد هي بمستوى شوفيرية السرفيس، مع احترامنا لهم، وبالتالي لا فرق في أن ندعوهم قادة الإصلاح الاقتصادي أو شوفيرية الإصلاح الاقتصادي.

■ ■

لماذا اجتمع حلفاء واشنطن العسكريون قبيل قمة (آبك)؟



أكدت وكالة رويترز للأنباء نقلاً عن قائد الجيش الأسترالي للفتتانث جنرال «بيتر ليهي» أن قادة جيوش ١٩ دولة بما فيها الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية عقدوا اجتماعا سريا في سيدني في إطار الإعداد للقمة غير الدورية لمنطقة آسيا والمحيط الهادي، وأضافت الوكالة على لسان «ليهي» أن الجنرالات اجتمعوا في أحد الفنادق في مدينة سيدني الأسترالية لمناقشة مكافحة الإرهاب وحفظ السلام وقضايا أخرى ذات اهتمام مشترك مثل جهود الإنقاذ من الكوارث.

هذا الاجتماع السري الذي لم يرشح الكثير عن تفاصيل القضايا التي بحثها، كونه حري التعقيم عليه بشكل مقصود من وسائل الإعلام الإمبريالية، جاء قبيل انعقاد زعماء ٢١ دولة بينهم الرئيس الأمريكي جورج بوش والرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس الصيني هو جين تاو ورئيس وزراء اليابان شينزو ابي في سيدني في قمة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (آبك) التي استمرت ثلاثة أيام في بداية أيلول الجاري.

وشارك في اجتماع قادة الجيوش رئيس أركان الجيش الأمريكي الجنرال جورج كيسي، ورئيس أركان الجيش الأندونيسي الجنرال دجوكو سانتوسو ورئيس أركان الجيش الياباني الجنرال رويتشي أوريكي ونائب رئيس أركان الجيش الهندي للفتتانث جنرال ديباك كابور، بالإضافة طبعاً للقادة العسكريين الأستراليين وغيرهم من قادة الجيوش الحليفة لواشنطن. وقال ليهي إن الجيش الاسترالي قرر أنه من الأفضل عدم الإعلان عن الاجتماع خلال الإعداد الأمني لقمة (آبك) ولكنه أضاف أن المحادثات يجب أن تؤدي إلى روابط عسكرية متبادلة أفضل. واستطرد «سترون المزيد من التعاون بين الجيوش المختلفة».

ترى ما الأمر الخطير الذي أراد قادة تلك الجيوش أن يبقوه سرياً؟ وما الداعي لأن يجتمع عسكريون على هذا المستوى الرفيع قبيل لقاء إقليمي يغلب عليه تناول قضايا بيئية واقتصادية وصحية؟ هذا هو السؤال..

■ ■

بوش يصاب بالإحباط.. وكذلك معارضو الحرب «تقرير بتراس»: تخفيض عديد قوات الاحتلال في العراق



ومن المنتظر أن يتبع ذلك، بحسب بتراس، سحب أربعة ألوية أخرى بحلول تموز من العام المقبل، ليصبح بذلك عدد القوات الأميركية في العراق ١٣٠ ألف جندي، أي العدد نفسه الذي كانت عليه هذه القوات قبل قرار الرئيس بوش بزيادتها مطلع العام الجاري.

وفي معرض رده على الاتهامات بأنه يقوم بما يمليه عليه البيت الأبيض، شدد بتراس على أنه وضع التقرير بنفسه دون العودة لأية جهة كانت سواء في البيت الأبيض أو البنتاغون أو الكونغرس.

■ ■

أبلغ قائد القوات الأميركية في العراق اللواء ديفد بتراس مجلس النواب الأميركي أن القيادة العسكرية تخطط لخفض عديد قواتها في العراق تدريجياً لتصل إلى المستويات التي كانت عليها قبل قرار الرئيس جورج بوش بزيادتها، معتبرا أن هذا التخفيض لن يضر بالمكاسب العسكرية التي تم تحقيقها ميدانيا.

جاء ذلك في التقرير الذي قدمه بتراس، والسفير الأمريكي في العراق رايان كروكر الاثنين الماضي ٢٠٠٧/٩/١٠ أمام لجنتي القوات المسلحة والشؤون الخارجية بمجلس النواب الذي أعلن بوش مرارا أنه سيعتمده في أي قرار يخص القوات الأميركية في العراق.

وأعلن «بتراس» وسط صيحات بعض المعارضين للحرب على العراق، أنه سيتم خلال الشهر الجاري سحب وحدة لمشاة البحرية الأميركية تضم ألفي جندي، كانت في عداد القوات الإضافية التي أرسلت مؤخراً للعراق.

وأضاف أنه إذا حازت توصياته على موافقة الإدارة الأميركية، فسيتم سحب لواء كامل (٤-٣ آلاف جندي) منتصف كانون الأول المقبل.

روسيا تختبر بنجاح قنبلة «أبو القنابل كلها».. الجنرال بالويفسكي: نحن نمتلك أقوى سلاح في العالم!



مكانة بلادهم بالساحة الدولية في مواجهة الهيمنة الأمريكية.

وأكدت وزارة الدفاع الروسية في بيان أن «هذا التصميم الهندسي لا يتعارض مع أي اتفاق من الاتفاقات الدولية». وعرض روكشين للتلفزيون ما قال إنه تجربة تفجير القنبلة الفراغية، حيث ظهرت القاذفة المتطورة من طراز توبوليف – ١٦٠ وهي تسقط القنبلة على ساحة اختبار لتحدث انفجارا ودمارا هائلا ناتجا عن الشحنات التفريعية.

وحول المواصفات الفنية للقنبلة الجديدة قال تقرير للقناة الأولى في التلفزيون الروسي: إنها تحمل شحنات تفجيرية تعادل سبعة أطنان مقارنة بثمانية أطنان تحملها القنبلة الأميركية، ولكن رغم ذلك، فتوة القنبلة الروسية تعادل قوة أربع قتابل أميركية. وأرجعت وزارة الدفاع الروسية ذلك إلى النوعية العالية من المتفجرات التي تحملها القنبلة الروسية باستخدام تقنية تدعى: «النانو».

■ **وكالات**

تقرير بترأوس - كروكر: مكانك راوح!.



جدد الحاكمان الأمريكيان للعراق الجنرال «ديفد بترأوس» والسفير «ريان كروكر»، تمسك إدارة الرئيس «بوش» باستراتيجية استمرار احتلال العراق وعدم التجاوب مع أية دعوات أمريكية داخلية أو عالمية لتحديد جدول زمني لانسحاب القوات الأمريكية من العراق!.

ففي تقريرهما المشترك أمام الكونغرس الأمريكي أكد الحاكمان الفعليان للعراق: «بترأوس ـ كروكر» مقولة «بوش» الدائمة "بأن انسحاباً مبكراً لقواتنا من العراق ستترتب عليه نتائج كارثية على أمننا القومي، وتؤدي إلى تفكيك القوات العراقية البالغ عددها ٤٨٠ ألفاً، إضافة إلى استعادة«القاعدة» لمواقع كانت قد خسرتها في العراق...!.

... واللافت للنظر، أن أهم ما جاء به تقرير «بترأوس ـ

كروكر» من وعود، هو «خطة لخفض الجنود الأمريكيين بنحو

٣٠ ألف جندي في منتصف العام القادم، أي العودة إلى المستوى الذي كان موجوداً قبل أن يأمر «بوش» بزيادة القوات في شباط الماضي، تحت عنوان الاستراتيجية الجديدة للقوات الأمريكية في العراق...!.. كنا قد أكدنا مراراً، أن احتلال العراق هو حلقة في مشروع استعماري كبير لا يقف عند حدود العراق، هدفه تقتيت بنية المنطقة جغرافياً وديموغرافياً، ليسط الهيمنة الشاملة على دول المنطقة وشعوبها، ونهب ثرواتها بالحديد والنار، وعبر تسعير الصراعات الإقليمية والعرقية والمذهبية. وإذا كان الديمقراطيون في الكونغرس الأمريكي يصبون جام غضبهم على إدارة «بوش»، فهم ينتقدون فشل الإدارة في تحويل الاجتياح العسكري إلى انتصار سياسي ـ اقتصادي، حيث حدد السيناتور الديمقراطي «توم لانتوس»: (إن الإستراتيجية الأميركية فشلت في العراق لعدم تحقيقها أي تقدم على المسار السياسي والاقتصادي....ويضيف ـ إن الإدارة الأمريكية الحالية لم تتعلم من تجربة تسليح حركة طالبان والقاعدة في ثمانينات القرن الماضي واللتين انقلبتا ضدنا فيما بعد ـ وهاهي إدارة «بوش» تكرر الخطأ نفسه بتسليح بعض الميليشيات في غرب العراق...).

... وبالعودة إلى تقرير «بترأوس ـ كروكر»، وتحت باب التوصيات بعنوان: (الأمن في الفترة الانتقالية، من القيادة إلى الشراكة فالمراقبة)، نجد أن إدارة «بوش» تحاول إلقاء تبعة كل الجرائم ضد المدنيين والتي فاق عدد ضحاياها المليون قتيل، على إيران وسورية وحزب الله، وبعض اللوم على حكومة المالكي.

لا شك أن إطلاق مثل هذه الذرائع الكاذبة، يخفي النوايا الأمريكية العدوانية المبيتة ضد سورية وإيران وحزب الله، في إطار توسيع رقعة الحرب في المنطقة، بالتعاون مع حليفها إسرائيل الصهيونية، والدور المريب الذي تلعبه ما يسمى بـ "دول الاعتدال" ومن والأها ..

... وفي هذا الإطار، جاءت دعوات التخدير من واشنطن حول ما يسمى؛ باجتماع الخريف الدولي حول الشرق الأوسط، لتكريس التراجع الرسمي العربي عن الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وفي هذا المناخ الذي يسبق المواجهة جاء الخرق الجوي العدواني الإسرائيلي للأجواء السورية، مع ما رافقه من غموض إسرائيلي ـ أمريكي متعمد في البداية، واعتراف لاحق من واشنطن وتل أبيب ترافق مع صمت مخجل ولكنه غير مستغرب من عواصم الاعتدال العربي، لا بل تبرعت السعودية بإشهار خصومتها أكثر من أي وقت مضى مع سورية، تارة بسبب لبنان وأخرى بسبب مواقفها من القضية الفلسطينية والوضع في العراق!.

... وفي الاستنتاج نقول: بعد تقرير «بترأوس ـ كروكر» الذي يؤكد استمرار الاحتلال في العراق، والاستعدادات لتوسيع رقعة الحرب في المنطقة، وبعد محاولات الكيان الصهيوني للخروج من هزيمة حرب تموز في جنوب لبنان، بات واضحاً أننا أمام مواجهة كبرى مع التحالف الإمبريالي ـ الصهيوني، يجب الاستعداد له جدياً وعلى الأرض، عبر التزام خيار المقاومة الشاملة التي أثبتت أن قوة المحتل ليست قدراً لا مرد له، بل أظهرت أن قوة الشعوب محكومة بالانتصار الأكيد!..

■ **حمزة منذر**

h.monzer@kassioun.org

اختراق الأجواء السورية.. والرسائل الداخلية



لاشك أن قيام بعض الطائرات الإسرائيلية بالتسلل إلى الأجواء السورية ودخولها إلى عمق بلادنا الشرقي يحمل أكثر من مضمون، ولكن يبقى أهم هذه المضامين على المستوى الوطني، ورب ضارة نافعة، هو تذكير البعض من الساهين أو الغافلين أو المتعامين أن المواجهة مع الإمبريالية العالمية ورأس حريتها باتت وشيكة، ويجب أن نعد لها ما استطعنا من قوة..

والخطير في الأمر، أن الشعب السوري الصابر على الشدائد الداخلية والخارجية، لم يستطع أن يولي الأمر ما يستحقه من اهتمام، بسبب انشغاله الكبير باستحقاقات أخرى كثيرة بدأت تطرق بابه بقوة:

افتتاح المدارس وهمومها الثقيلة، شهر رمضان ومتطلباته، مؤونة الشتاء أو (المونة) كما يسميها السوريون، خصوصاً وأن هذه الاستحقاقات يواكبها «تخبيصات حكومية» ما أنزل الله بها من سلطان: طروحات مربية برفع الدعم، فوضى عارمة في الأسواق، تقافم أزمتات النقل والتعليم والصحة والسكن والكهرباء ومياه الشفة وغيرها ...

صحيح أن هذه الاعتداءات والتلويحات المستمرة بالحرب لطالما حدثت من قبل، ومر العديد من مثيالاتها على هذا الشعب، لكن المختلف هذه المرة، أن الناس بحالة شديدة من الاغتراب عن الهم الوطني، رغم أن غالبيتهم يشعرون أن المرحلة الراهنة حبلى بالأحداث الجسام، خصوصاً وأن الأوضاع في الدول المجاورة لسورية في حالة متزايدة من الغليان وعدم الاستقرار، بدءاً من العراق المشتعل

القفز إلى الأمام!!

في مقابل كل ما سبق، ربما يكون النجاح الأمريكي الوحيد (للأسف) قد حدث في فلسطين، حيث تم إحداث شرخ واسع فيها تمثل بتقسيم الباقي من التقسيم إلى ضفة وقطاع بين فتح وحماس، وانصياح محمود عباس للأمريكيين والإسرائيليين ورفضه الدخول في حوار للمصالحة، بما أوصل إلى تسعير الصراعات داخل الساحة الفلسطينية..

وفي ظل هذا الوضع بكامله، أي الإخفاق الأمريكي في العراق وأفغانستان بعد الفشل المدوي في لبنان العام الماضي، وحتى الآن، ثم ويا للأسف الوضع الفلسطيني، تحاول الولايات المتحدة القيام بمناورة المؤتمر الدولي للسلام، وتضع شروطاً لاشتراك سورية فيه مؤداها قبولها بالتفاوض حسب نهج الانصياح والاستسلام، لكن هذا المؤتمر (واقعيّاً) ليس مؤتمر سلام، ولن يتحقق تقدم علي هذه الجبهة، حيث صرح مدير جهاز الأمن الداخلي السابق في الكيان الصهيوني أن الظروف لا تسمح بمناقشة الحل النهائي، لكن الأمريكيين في ظل إخفاقاتهم يحاولون تلمس إنجاح مناورة، هي مجرد تعمية استراتيجية كي يقوموا بقفزة إلى الأمام لتجاوز الفشل والهزائم، ولتحقيق إزالة معوقات المشروع الإمبراطوري الأمريكي في الإقليم، أي الشرق الأوسط الجديد، تلك المعوقات المتمثلة في حائط الصد (سورية وإيران وحزب الله) كطلائع للمقاومة العربية والإسلامية.

إن إجمالي ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية يبلغ هذا العام ٦٠٦ مليار دولار وهو أمر يحمل دلالات خطيرة.

لكل ذلك خرج الكيان الصهيوني في ظل هذه الظروف التي يراها مؤاتية ليزيد التوتر في المنطقة، مستغلاً مرارة الهزائم الأمريكية ونزق بوش وغياب الفعل الرسمي العربي المساند لسورية، والانقسام الفلسطيني، فاستدعي احتياطي القوات الجوية والدفاع الجوي، بل واختلاق مبررات وحجج واهية من قبيل تهريب السلاح للفلسطينيين لنشر القوات الإسرائيلية على الحدود المصرية وحتى الأردنية.

إن مسرح العمليات يتم إعداده للحرب الصهيو-أمريكية ضد سورية وإيران وحزب الله، وهذا هو السياق الذي جرى فيه الخرق الجوي.

اشتعال المنطقة قادم. وعلينا الاستعداد لذلك. ■■

دلالات الاستطلاع بالقوة

ذكر هذا التقرير أن استراتيجية بوش الأمنية لم تكمل بالنجاح، ولم تعط بعد سبعة شهور نتائج ايجابية، وأن معدل الهجمات على المدنيين مرتفع، واحتفظ بالنسبة نفسها خلال الشهور الماضية، وأعطى التقرير للحكومة الأمريكية ٣ نقاط من ١٨ نقطة، وهي أنها: أنشأت قوة أمنية عراقية أمريكية مشتركة، أنشأت لجناً لدعم تأمين بغداد، وأصدرت تشريعات لصالح الأقليات، أي أن الإدارة الأمريكية قد سقطت بجدارة، في حين أن بوش ادعى أن الحكومة العراقية قد حققت ٩ نقاط من ١٨ نقطة، وهذا التعبير كان محل سخرية في الكونجرس، حيث علق رئيس لجنة العلاقات الخارجية بأن وصف بوش بأنه يشبه شخصاً سقط من مبنى ارتفاعه ١٠٠ طابق، وعند وصوله إلى الطابق الـ ٥٠ يؤكد أنه قد قطع نصف المسافة بسلام!!

كذلك هناك تقرير آخر سابق للكونجرس هو تقرير جنرال (جونز) قال: إنه ينبغي حل الشرطة العراقية بالكامل لأنها طائفية وفاسدة، وإنه لا يصح أن يطلق على وزارة الداخلية العراقية اسم وزارة.

وهكذا تشير مجمل التقارير المقدمة إلى الكونجرس، وما يحدث في جلسات الاستماع بشكل عام، إلى أن التقديرات العامة السائدة داخل النخبة السياسية وفي أهم المؤسسات أي الكونجرس، تؤكد أن هناك خيبة أمل شديدة نتيجة فشل الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في العراق.

ويعزز هذا الإخفاق نية الحكومة البريطانية الحليف الرئيسي للولايات المتحدة الانسحاب من المستقبل العراقي. يضاف إلى ذلك مستجدات الوضع في أفغانستان الذي أصبح أكثر سوءاً، إذ أطل أسامة بن لادن من جديد، وهو ما أنتج حالة من الهياج تجاه بوش الذي فشل في القبض عليه طيلة هذه السنوات، كما أصبح طريق قندهار تحت سيطرة طالبان، بما يعني عملية تقطيع أوصال الوجود العسكري الأطلسي في أفغانستان. كما أنتجت مفاوضات طالبان مع حكومة كوريا الجنوبية بشأن الأسرى الكوريين ثم تمام الإفراج عنهم، سمعة عالية لطالبان التي احتل اسمها الصدارة في الإعلام العالمي. وأخيراً التملل الأوربي، ومن ألمانيا بوجه خاص، حيث أشارت الاستطلاعات إلى مطالبة ٦٥ ٪ من الألمان بسحب القوات الألمانية من أفغانستان، وذلك يشير إلى أن (عقد) حلف الأطلسي في أفغانستان مهدد بالانقراط.

■ رسالة القاهرة- إبراهيم البدرائي

اخترقت طائرات العدو الصهيوني أجواء سورية الشقيقة.. لم نلاحظ رد فعل رسمي عربي ملموس إزاء هذا الأمر الخطير.

الخبر تناولته وسائل الإعلام الرسمية العربية كما لو كان الحدث قد تم في إحدى الجزر المجهولة في المحيط الهادي، أي أن ما تعودناه إزاء الكوارث بسبب العدوان والمذابح الجماعية لأبناء شعبنا في فلسطين والعراق والصمت الرسمي العربي، قد بقي على حاله، لأن الطبقات الحاكمة قد تم تطويعها تماماً للتكيف وبذل الجهد كي تتكيف الشعوب مع هذا الواقع المر. لكن الشعوب لم تتكيف لأنها تدرك (حتى وإن تأخر تعبيرها عن هذا الإدراك)، أن الأمور لن تتغير إلا إذا أخذت أمورها بيدها وألقت بهؤلاء المستسلمين إلى مزيلة التاريخ.

لقد كتبت في عدد سابق مقالا بعنوان (الحرب قادمة)، ورغم أن كثير من المحللين يقولون بعكس ذلك، فإن الواقع الموضوعي يؤكد أن الحرب قادمة، وأن الاستطلاع الجوي الصهيوني الذي تم هو في هذا السياق.

أمور لها مغزى

ثمة وقائع تحيط بهذا الاختراق الجوي تؤكد أن الأزمة الأمريكية تتعمق والتناقضات داخل النخبة الحاكمة هناك (وإن كانت ثانوية) تطفو، والصعوبات تتفاقم، وهو ما شكل مناخا ساعد على حدوث هذا الخرق الجوي وعلى تداعياته القادمة.

أحدث الوقائع تقرير(باترويس – كروكر)، أولهما هو قائد القوات الأمريكية في العراق، والآخر هو السفير الأمريكي في بغداد . وهذا التقرير قُدم للكونجرس في ١١ من الشهر الجاري، وهدفه هو تحديد الموقف من العراق، وقد تسرب منه حتى كتابة هذه السطور أمران: أولهما هو التأكيد على فشل المعالجة التي يقوم بها المالكي رئيس وزراء العراق، والآخر هو احتمال سحب بعض القوات الأمريكية في مارس القادم. وإن كان باتريوس قد ربط هذا الأمر بالوضع على الأرض هناك. سبقه تقرير أصدره مكتب محاسبة الحكومة الأمريكية، وهذا المكتب هو أحد أذرع الكونجرس في محاسبة السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة.

صواريخ المقاومة الفلسطينية.. والعودة إلى الصراع الأساسي «فجر الانتصار».. وليل المهرولين

● **محمد العبد الله**

حملت الساعات الأولى ليوم الثلاثاء

«الحدادي عشر من سبتمبر» الموت والدم والانهيار لجيش العدو الصهيوني. فقد ضربت الصواريخ المتفجرة ـ «قدس» التي طورنها «سرايا القدس» الذراع المسلح لحركة الجهاد الإسلامي، و«ناصر» التي عملت «ألوية الناصر صلاح الدين» التابعة للجان المقاومة الشعبية، على زيادة فعاليتها مؤخرًا ـ قاعدة «زكيم» العسكرية، الواقعة بالقرب من مدينة الجدل المحتلة، وحققت إصابات مباشرة أدت إلى إصابة ٦٧ مجنداً ومجندة. وقد جاءت دقة الإصابة، لتشير إلى تطور ملحوظ في تحديد الهدف، من خلال الاستخدام الدقيق للخرائط والبوصلة، وهذا ما أكدّه «أبو حمزة» أحد قادة السرايا.

لقد أعادت عملية «فجر الانتصار» مجدداً، التأكيد على جملة حقائق، منها:

ـ أن السلاح الفلسطيني يجب أن يتوجه إلى صدر المحتل وقواعده ومعسكراته العدوانية، التي مازالت تشكل المخزون البشري لجنوده الذين ينشرون الموت فوق الأراضي الفلسطينية.

ـ أثبتت الخسائر الفادحة التي لحقت بجيش الاحتلال و«هيئته» فعالية هذه الصواريخ، التي دأب البعض من «المهرولين» على وصفها بـ«العبيثة» ويكوها «ألعاباً نارية». بهدف الاستخفاف بقدرة السلاح المقاتل على المواجهة، وتحميله «المصائب»، وليس لكيان العدو ومجازره، في محاولة لتثريبته.

ـ إن الصراعات العبيثة على سلطة وهمية، تتنازعها حكومتان! في رام الله وغزة، لا تعدو كونها ـ بشكل أو بآخر ـ عملية إطالة لعمر الاحتلال. ولهذا فإن إعادة بناء الموقف الوطني «السياسي/

١١ أيلول: الإمبرياليّة ووهم الانقلاب التاريخي



النفط سيطرة تامة بدأت بحرب الخليج الثانية، وتستمر الآن بزخم متسارع جداً منذ ١١ سبتمبر بالسيطرة على نفط حوض قزوين، والاحتلال الذي يزكم الأنف برائحة النفط في العراق، والجاثم الى جوار احتياطات أخرى كبيرة في الكويت والسعودية وإيران. كما أكملت أميركا حلقها النارية الضاربة حول العالم، فهي، إضافة إلى أساطيلها البحرية المتقلة، تملك قواعد في أوروبا، الجزيرة العربية، وسطآسيا، كوريا، واليابان، معطية لنفسها قوة النار والمرونة الكافيتين لضرب أي دولة «مارقة» أو تنظيم «إرهابي».

حتى منظرًا الحقبة الاميركية الحالية، صامويل هانتغتون وفرانسيس فوكوياما، رغم اختلافهما المنهجي، يتفقان مع ما عرضناه سابقاً من أن ١١ سبتمبر هو حدث في التاريخ لا انقلاب فيه. فهانتغتون – مستبطناً صراع الحضارات الخاص به طبعاً – يرى أن ما يمكن أن يشار إليه كعلامة تاريخية هو «عصر الحروب الإسلامية» التي «بدأت عندما كانت الحرب الباردة تنتهي في الثمانينيات من القرن الماضي». أما فوكوياما فيتساءل عن ١١ سبتمبر: «ما الذي يحصل هنا؟ هل سنشهد بداية لعقود طويلة من «صدام الحضارات» وأضعة الغرب في مواجهة الإسلام؟... منذ ما يزيد على عشر سنوات، قلت إننا وصلنا نهاية التاريخ...هذه النظرية تظل صحيحة. أن هجمات ١١ سبتمبر تمثل [فقط] حركة ارتجاعية عنيفة يائسة ضد العالم الحديث». هكذا إذاً، يتفق المنظران الرئيسيان لحقبة النيوليبرالية المتوحشة على أن نقطة الارتكاز التاريخية هي نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، أما ١١ سبتمبر فهي «حركة ارتجاعية يائسة» كما يراها فوكويوما، أو، برأي هانتغتون، فإن «الحرب الجديدة، كما يسمى مسؤولو الإدارة العنف الذي بدأ في ١١ سبتمبر، ليست جديدة على الإطلاق. إنه استكمال وتصعيد لأنماط سابقة من العنف تورّط فيها المسلمون» أي الأميركيون، إذا فكلنا شيفرة هانتغتون السحرية!

وهكذا، لنحلل بصورة أكثر صواباً، ولنضع ١١ سبتمبر في سياق صحيح، نعيد قراءة جمل فوكوياما وهانتغتون الأخيرة كما يلي: إن هجمات ١١ سبتمبر تمثل حركة ارتجاعية عنيفة يائسة ضد الهيمنة الإمبريالية المتوحشة المتمثلة بالولايات المتحدة. و«الحرب الجديدة» أو الحرب على «الإرهاب»، ليست جديدة على الإطلاق، بل هي استكمال وتصعيد لأنماط سابقة من العنف تورط فيها الأميركيون في سياق الهيمنة الامبريالية على العالم، وخدمت أحداث ١١ سبتمبر كذريعة لها .

الحرب على «الإرهاب» هي حرب نفط وأرباح وهيمنة بامتياز، لا حرب ديانات ولا صراع حضارات، وهي حرب بدأت فعلياً منذ بدايات انهيار الاتحاد السوفياتي وصعود الرأسمالية النيوليبرالية أوائل الثمانينيات، حين تراجع المفهوم الكينزي في الاقتصاد لمصلحة إطلاق الحرية الكاملة للسوق. كما نظر لها فريدرش فون هايك وطبقها رونالد ريفان في الولايات المتحدة ومارغريت تاشر في بريطانيا . أما ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فهو الدليل الساطع على كفاءة الامبرياليات في استخدام الأحداث، والخداع، ونشر النظريات المضللة لأسس الصراع بما يوافق هوى المتلقي، فتتحول مقاومة الامبريالية من فعل تراكمي إيجابي إلى دوران في المكان بقصد البقاء لا أكثر، وهو أمر ينجح في إبقائنا أحياءً، ولكنه غير قادر على تحريكنا إلى الأمام على طريق النصر على الهيمنة والاستغلال.

- هشام البستاني باحث وناشط في قضايا مناهضة الإمبريالية ومقاومة التطبيع

- عن «الأخبار» اللبنانية - بتصرف

هشام البستاني

اجتمع في فندق فيرمونت في سان فرانسيسكو، أواخر أيلول عام ١٩٩٥، خمسمائة من قادة العالم في مجالات السياسة والمال والاقتصاد بدعوة من المعهد الذي يترأسه ميخائيل غورباتشوف، والذي تبرّع بتكاليفه بعض الأثرياء الأميركيين (ريما عرفانا لخدماته في الاتحاد السوفياتي السابق). كان المطلوب من هذا الجمع «أن يبيّن معالم الطريق إلى القرن الحادي والعشرين، هذه الطريق التي ستفضي إلى حضارة جديدة».

في هذا المؤتمر الذي لم يكن للتسامح مع ضياع الوقت فيه أي مكان (٥ دقائق للمتحدث، ودقيقتان للمداخل)، كانت النتيجة التي اختزل بها هؤلاء البراغماتيون المستقبل كالتالي: العددان ٢٠ و٨٠، ومصطلح Tittytainment .

بالنسبة إلى العددين، فهما يمثلان حالة «العمل والبطالة» في المجتمع المستقبلي، حيث يعتقد المجتمعون أن نسبة «٢٠٪ من السكان العاملين ستكفي في القرن القادم للحفاظ على نشاط الاقتصاد الدولي»، أما باقي الـ ٨٠٪ فهم سيواجهون «مشاكل عظيمة». ستكون المسألة بحسب أحد مدراء شركة «سن» (Sun) هي «إما أن تاكل أو أن تؤكل» (To Have Lunch Or To be Lunch).

أما بالنسبة لـ Tittytainment، فهو مصطلح طرحه زيجنيو بريجنسكي الأشهر من أن يعرف، وهو منحوت من كلمتي Entertainment أي تسلية، tits، أي أثداء (إشارة إلى حليب الرضع). والـ Tittytainment هذه هي الخليط من «التسلية المخدرة والتغذية الكافية» التي بإمكانها «تهدئة خواطر سكان العمورة المحبطين». وبإمكان المهتم مراجعة تفاصيل هذا المؤتمر الرهيب وأبعاده في الكتاب الهام «فخ العولمة: الاعتماد على الديمقراطية والرفاهية» (تأليف هانس بيتر — مارتن وهارالد شومان، ترجمة د. عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٣٨).

ولكن ما علاقة كل ذلك بموضوعنا؟

حدث غير انقلابي

لعلّ أول الأخطاء التي يمكن أن يقع فيها الكاتب أو المحلل هو اعتبار ١١ سبتمبر فاصلاً بين عهدين، أو علامة تاريخية فارقة أحدثت انقلاباً كلياً ما بعدها. والمقارن ما بين سبتمبر ١٩٩٥ (مؤتمر فندق فيرمونت) وسبتمبر ٢٠٠١ (هجمات نيويورك وواشنطن) وما تلاها، قد لا يجد اختلافاً بيناً في نوعية السياسة الأميركية والرأسمالية الغربية عموماً، المسألة هي مسألة كمية وحسب.

إن أميركا بصيغتها الحالية: الإمبراطورية ذات القوة الغاشمة والإيديولوجيا النيوليبرالية، كانت لا شك قائمة مع أو بدون ١١ سبتمبر. ولو لم تحدث هجمات ١١ سبتمبر، فأغلب الظن أننا كنا سنعيش الحقبة التي تلتها، ولكن متأخرين قليلاً.

إن ما قد يرقى إلى مستوى التحول التاريخي هو النقطة التي انتصرت عندها المنظومة الرأسمالية على الاتحاد السوفياتي و«الكتلة الاشتراكية». وليس الانتصار يحد ذاته هو العلامة الفارقة، بل هو التحول المطرد والمتسارع نحو التخلص من دولة الرفاه الاجتماعي و«كلفها» العالية. إن رأس المال — الباحث دائماً عن شروط تعظيم أرباحه — كان يجد عائداً استثمارياً وقائياً من دولة الرفاه ذات الضمان الاجتماعي الممتاز والتأمين الصحي الشامل، والإنفاق العام كان «شراً لا بد منه» للحفاظ على الاستقرار الداخلي، ومنع انتقال أية عدوى من الشرق تتحدث عن عدالة اجتماعية ومساواة ومحو فوارق طبقية وتأمين احتياجات أساسية دون مقابل (مأكّل، ملبس، مسكن، تعليم، صحة).

في ظل غياب «قطب آخر»، وانحسار النشاط الاجتماعي/ السياسي لليسار الراديكالي في العالم، وغياب بديل أيديولوجي ثوري ذي حضور، أصبحت دولة «الرفاه الاجتماعي» كلفة باهظة لا مبرر لها (على الصعيد الداخلي)، وأصبح العالم لمعباً مفتوحاً بلا منافسين (على الصعيد الخارجي). هكذا كان على الإمبريالية أن تخلع قناعها «الديموقراطي» و«المتمدن»، وترمي بأسطورة «العالم الحر، بعيداً، وتمتدّد داخلياً وخارجياً، وتملاً الفراغات التي تركها «القطب» السابق.

على الإمبريالية في هذه المرحلة أن تفكر في ما ستفعله أثداء سيرها في هذه «الطريق التي ستفضي إلى حضارة جديدة» وهو ما فعلته في مؤتمر فيرمونت الذي أجاب عن أسئلة التحول الجديد (أي نبذ «دولة الرفاه الاجتماعي» لانعدام جدواها وارتفاع كلفها الاقتصادية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي). إن هذه الحضارة «الجديدة» ليست جديدة بأي مقياس، بل هي استحضار لآليات ما قبل رأسمالية، إنها القوة الغاشمة دون رادع سوى الأرباح. وهذا لا يتناقض مع التطور التاريخي للرأسمالية في مرحلتها النيوليبرالية، فالامبرياليات لا تجد غضاضة في استعمال آليات لا ترقى إلى مستوى تطورها التاريخي ما دام ذلك يخدمها في السياق العام. وكما يلاحظ هادي العلوي «إن أنماط الإنتاج الأكثر تقدماً كانت قادرة دوماً على توظيف أنماط إنتاج منحلة لتنمية نفسها، ولكن هذا لا يشكل إعادة لنمط الإنتاج المذكور، وإنما يتم بتأثير هذه المنظومة الاستغلالية الجامعة» (شخصيات غير قلقة في الإسلام، ص ٢٢٢).

إن مجتمع الـ ٨٠/٢٠ المذكور سابقاً، هو مجتمع سيّسّر بخليط من القوة الغاشمة والـ Tittytainment، واستعراض الحرب الحديثة بتقنياتها المذهلة وجنودها العصريين ذوي التجهيزات الفضائية، وصور الأقمار الصناعية، وتسجيلات القنابل الذكية وهي تصيب بدقة الأهداف المعادية، كل هذا لا يخدم كأدوات ردع فعلية ونفسية لشعوب الأرض من المضطهدين المنضوين في نسبة الـ ٨٠٪

الآفنة الذكر فحسب، وإنما تُحول الحرب بهذه التقنيات من مأساة إنسانية صارخة، إلى «مشاهدة ممتعة»، أو فيلم هوليوودي، أو لعبة مسلية من ألعاب الفيديو.

إنه السيف ذو الحدين: القتل والتسلية المخدرة، ولكنهما حدّان يقطعان الضحية ذاتها .

قد لا يعلم الكثيرون في الوطن العربي أن شركة العلاقات العامة المعروفة عالمياً المسماة «هيل أند نولتون»، كانت هي العقل المدبّر لحملة تسويق حرب الخليج الثانية في الولايات المتحدة (من تقرير: قوة البروباغاندا العالمية، لشارون بيدير وريتشارد غوسدن، مجلة ٢٠٠١ (٢) ٨ PR Watch)، وهذه الشركة هي جزء من تجمع «دبليو. بي. بي» (WPP) العملاق للعلاقات العامة والدعاية والإعلان. وهو تجمع يرأسه مارتن سوريل، وشغل حوالي ٥٥ ألف شخص في ٩٢ بلداً، وله ١٣٠ مكتب، وحقق عوائد بلغت ٥,٢ مليارات دولار عام ١٩٩٩ .

إن التقرير المذكور سابقاً يقول عن شركة (WPP) إنها «مستودع كامن للقوة، آلة بروباغاندا عملاقة، وتملك من المهارات المنسقة في مجال التلاعب بالناس ما يسمح لها بالسيطرة على عقول وقلوب كل سكان العالم». وهي، إضافة إلى منافستها «أومنيكوم» (Omnicom)، تسيطران على سوق الإعلان والدعاية والعلاقات العامة في العالم لصالح الشركات العملاقة، والحكومات في بعض الأحيان. ومنذ أوائل الثمانينيات، صرح أحد مدراء شركة جي والتر تومبسون (J.Walter Thompson) وهي شركة إعلانات اشترتها (WPP) عام ١٩٨٧ بما يلي: «إن في أيدينا أعظم أداة شاملة للتعليم الجماعي والإقناع شهدها العالم، إنها قنوات الاتصال الإعلامية، نحن نملك القوة، فلم لا نستعملها؟» إن نبوءة هذا الشخص تجد صداها في الآلية التي اقترحها بريجنسكي في مؤتمر فيرمونت، وتطبيقها في الحقبة المتوحشة للإمبريالية الأميركية بعد انقلاب «نهاية دولة الرفاه» أواخر ثمانينيات القرن الماضي.

هذا أحد جوانب المسألة. أمّا الجانب الآخر فهو أن صقور الحرب في الإدارة الأميركية ذوي النزعات اليمينية المتطرفة لم يولدوا في الفراغ، ولم يهبطوا بمركبات فضائية قادمين من مستودع للراديكاليين الأميركيين على المريخ مخصص لحالات الطوارئ. لقد كانوا في صلب المؤسسات الأميركية منذ أمد طويل، وخصوصاً تلك المعنية بإحداث تغييرات خارجية، مثل مؤسسة بيت الحرية (Freedom House)، التي تعرّف نفسها بأنها منظمة غير حكومية، تأسست عام ١٩٤١ على يد النور روزفلت (زوجة الرئيس الأميركي المعروف) وويندل ويلكي (منافس زوجها الخاسر في الانتخابات)، وتعنى بخلق التغيرات الديمقراطية في العالم عبر إنشاء شبكات مرتبطة بها في المناطق المستهدفة، وهي كذلك تعمل من أجل «سياسة أميركية خارجية متدخّلة» (Engaged)، ومن أجل إدخال «إصلاحات السوق الحرة»!

إذا فكلنا شيفرة الجمل المذكورة أعلاه، والمستقاة

من النشرات التعريفية بـ Freedom House، نكتشف أن المسألة برمتها هي مسألة «تدخل» من أجل المصلحة الإمبريالية.. وربما لن نستغرب كثيراً إذا علمنا أنها استهدفت بشكل رئيسي منطقة وسط وشرق أوروبا، وكان لها دور كبير في أحداث الزلزال هناك، حيث مؤلّت ولا تزال عشرات المنظمات غير الحكومية في تلك البقعة من العالم.

إن هذه المؤسسة الهامة ذات النزعة «الديموقراطية» (المفترضة طبعاً)، تحوي في هيئة أمنائها أشخاصاً غير ديموقراطيين تماماً: دونالد رامسفيلد، بول وولفوتز، ومنظرهم الأول صامويل هانتغتون! لقد كان هؤلاء، إضافة إلى ما يمكن أن نصفه الآن من «المعتدين» كبريجنسكي، طرفاً فعلاً في البنية الاستراتيجية الأميركية قبل أن يكونوا في صف صنع القرار الأول، وصعدوا إلى مواقع القيادة والتأثير عندما أصبح الظرف الموضوعي يستدعي وجودهم، والظرف الموضوعي هذا هو ١١ سبتمبر. بهذه الصورة، تمهد «الإمبراطورية» لنفسها على المدى الاستراتيجي.

وإن كان انفراد قوة عظمى بالعالم مشكلة حقيقية، فإن هذه المشكلة تتحول إلى كابوس مربع إذا كانت هذه القوة إمبريالية بأيديولوجيا نيوليبرالية، ولا تلتفت إلى شيء سوى الأرباح والأسواق والنفط، ويصنع قرارها مديرو الشركات العملاقة بعد أن تحولوا إلى سياسيين.

سياسيّون وشركات

تثبت لنا الحقائق حجم تمثيل مدراء الشركات الكبرى في الإدارة الأميركية الحالية، فالرئيس دبليو بوش هو المدير السابق لشركة «هاركين» للنفط؛ نائب الرئيس ديك تشيني هو الرئيس السابق لشركة «هاليبيرتون» للنفط؛ وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد هو المدير السابق لشركتي «جنرال أنسترومنتس» الصناعية و«سيرل» الصيدلانية؛ وزير الدفاع الحالي روبرت غيتس كان عضو مجلس أمناء شركة «فيديلتي» للاستثمارات، وعضو مجالس إدارات الشركات التالية: NACCO الصناعية، شركة برنكر الدولية، شركة باركر للتقنيات، شركة التطبيقات العلمية الدولية؛ وزير الخزانة السابق بول أونيل هو المدير السابق لشركة «الكوا»؛ وزير الخزانة الذي تلاه جون سنو هو رئيس سابق لشركة CSX؛ وزير التجارة السابق دون إيفانز هو المدير السابق لشركة «توم براون» للنفط؛ وزير الخزينة الحالي هنري بالسون هو رئيس سابق لـ غولدمان ساكس»؛ رئيس موظفي البيت الأبيض السابق أندرو كارد هو الرئيس السابق لجمعية مصنعي المركبات الأميركيين؛ وزير الجيش السابق توماس وايت هو مدير سابق في شركة «أنرون» للطاقة؛ أما وزير البحرية الحالي دونالد ونتر فهو مدير كبير سابق في شركة «نورثروب غرومان»!

كل هؤلاء من أقطاب الشركات (وغيرهم كثيرون جداً)، ومنهم عدد لا بأس به من المديرين السابقين

الرئيس بوش هو المدير السابق لشركة «هاركن» النفطية العملاقة.

الحرب على الإرهاب هي حرب نفط وأرباح وهيمنة على العالم.

11 أيلول حركة ارتجاعية يائسة للفكر الإمبريالية المعولم.

40 ٪ من ضحايا برجي التجارة في نيويورك هم من جنسيات أجنبية!

«اليوم العالمي للشباب»

شبابنا ما بين التعصب والاستلاب والتهميش

• مهند صلاحات

أقرت اليونسكو الحادي والعشرين من شهر آب/ أغسطس من كل عام «اليوم العالمي للشباب» ليكون حافظاً للشباب حول العالم في مكافحة الفقر، وبما أن شبابنا العربي الذي يشكل الجزء الأكبر من المجتمعات العربية هو جزء من الشباب حول العالم، فلا بد من أن يكون هذا اليوم، يوماً لتقييم دور شبابنا، بعيداً عن التططير والمؤتمرات والندوات التي تعقد سنوياً وتصرف عليها ملايين الدولارات ولا تخرج سوى بتوصيات جامدة لا يقرأها سوى المدعويين، لنرى حقيقة إمكانيات شبابنا في مواجهة الفقر بالشكل الفعلي، والحقيقة المؤسفة التي نراها اليوم في نظرة واقعية لواقع المجتمعات العربية والشباب جزء منها، أن الشاب العربي يجد نفسه يتوه في زحمة التقدم التكنولوجي، والتفوق الغربي، في ميادين السياسة والثقافة والفنون، ويصاب بحالة من الاستلاب الذي يصيبه بالسلبية وفقدان الثقة بذاته وبقافته، وبأتمته وبدولته الحديثة، لا سيما مع غياب المعرفة بتاريخ أمته في ميادين الحضارة التامة، وقدرته على أن يكون أكثر مرونة في التعاطي مع واقعه لرسم صورة على الأقل شخصية لمستقبله، وبالتالي عجزه عن الخروج من دوامة الجهل المعرفي والتخلف الاجتماعي، واللذين بالضرورة يؤديان إلى الفقر الاقتصادي في كافة الميادين.
ويبدو هذا جلياً وواضحاً، لدى الشباب العربي

الذين يتوزعون ما بين قطبي الاستلاب والتعصب الأعمى، ما يستلزم جهداً عريباً حثيثاً وواقعياً ومتواصلأ لوضع آليات مؤسساتية خاصة لاحتواء طاقات الشباب التي تذهب هدرأ، لكن كيف يمكن لهذا أن يتحقق في ظل كل ما تعانيه مجتمعاتنا العربية من حالة من الفوضى الفكرية والسياسية والاجتماعية، وتعرض أجزاء كبيرة منها للاحتلال والنهب والسلب على مرأى من العالم الصامت على جرائم غربه ضدنا .
إن الحل يمكن بتصوري بالسعي نحو المجتمع المدني، أو ما يمكن أن نسميه مجتمع المؤسسات، بحيث تكون الدولة عبارة عن مجموعة من المؤسسات الفاعلة بشكل حقيقي، تتكون في العادة هذه المؤسسات من: الأندية الرياضية، النقابات العمالية، الأحزاب التقدمية وليس الأحزاب الشوفينية أو الشيوقراطية، وغيرها من مؤسسات، بقيامها تذوب قوى الدولة وتصبح أكبر هذه المؤسسات والتي يتحول دورها من أمني مخابراتي قمعى، إلى مؤسسة خدماتية تقوم على تبادل المصالح مع الفرد والمؤسسات الأخرى، وتنشط في ظلها المؤسسات التي تحقق أهدافاً تنقيفية وترفيهية، كما تؤدي وظيفة تربوية وأخلاقية، تحصن المواطن العربي، والناشئة منه على وجه الخصوص، ضد أشكال الوعي الزائف والأفكار الديماغوجية، التي تسحبه إلى مستنقع التعصب الأعمى المدمر، أو تلقي به على هاوية الاستلاب الحضاري والثقافي.

وبهذه القفزة نحو المجتمع المدني يمكن لهذا الشباب المهمش أن يستعيد دوره الفاعل والحقيقي في مواجهة قوى الإمبريالية العالمية التي تقف خلف أهم أسباب الفقر في العالم، بأدواتها الاستعمارية والمخربين الاقتصاديين الذين تزج بهم نحو الشرق سنوياً لضرب اقتصاد دول ومؤسسات كبرى، وبذلك يستطيع الشباب بالإضافة لوعيه لدور الأجهزة والمؤسسات غير الوطنية التي تدخل لدواعي نشر ثقافة الديمقراطية الزائفة في مجتمعاتنا الشرقية، أن يشارك الشباب كعنصر فاعل في هذه المؤسسات في التصدي لظواهر



التخلف والفقر الاجتماعي والاقتصادي، ولا ننسى أهمية تفعيل دور المرأة الشابة في مجتمعاتنا وكسر غطاء العادات التقاليد التي تزج بالمرأة نحو أفق التخلف والتهميش، وهذا ما تنبّه الدراسات والأبحاث أن الدول التي تهمش دور المرأة فيها، تعتبر من أقل دول العالم نمواً، بالتالي لا يمكن لنا أن ننكر دور المرأة في التنمية وبالتالي مواجهة الفقر، لأن التنمية المؤسساتية هي السبيل الوحيد للانتصار على التخلف والفقر والجهل.

•(عمان)
salahatm@hotmail.com

الجور الصحفي لا يُبقي ولا يذر..

من أجل ألا تكون الكلمة امتداداً للفضيحة

هذه المادة رةً من الشاعر و الصحفي محمد أحمد العجيل على مقالة منشورة في صحيفة تشرين للكاتب خليل اقطيني. ونرى من المفيد نشر فقرات من مقال السيد خليل اقطيني موضوع الرد لكي يصبح القارئ الكريم في صورة الوضع:(أثارت الندوة الفكرية، التي نظمت في اليوم الأخير من مهرجان الشباب الثاني للفنون المسرحية بالحسكة، ردود فعل متباينة لكن كان هناك شبه اتفاق على أنه كان من الممكن اختيار موضوع آخر غير الموضوع الذي تطرقت إليه، وهو دور المسرح في تعزيز الوحدة الوطنية، على الرغم أنه موضوع مهم وحيوي. فعلى سبيل المثال تساءل مدير المركز الثقافي العربي في الحسكة عبد الرحمن السيد عن سبب اختيار هذا الموضوع تحديداً (لأن الوحدة الوطنية في سورية موجودة ومجسدة ولا تحتاج إلى تعزيز)، وتساءل أيضاً (هل تريدون من هذه الندوة تعزيز المعزز؟) في حين نأى بعض الحضور في طروحاتهم بعيداً عن موضوع الندوة، لأنه وجد فيه الفرصة الثمينة لطرح أفكاره التي ما أنزل الله بها من سلطان، فمن مطالب بطباعة بروشورات العروض المسرحية بأكثر من لغة، وليس اللغة العربية فحسب، ناسياً أو متناسياً أن اللغة الرسمية للدولة هي العربية، إلى واصف لمدينة الحسكة بأنها (مدينة مسكونة بالخوف) دون أن يوضح أي خوف هذا الذي يتحدث عنه، والحسكة تعيش في حالة نادرة من الأمان والطمأنينة، ربما كان يتحدث عن مدينة أخرى غير موجودة إلا في خياله، أو ربما يتحدث انطلاقاً من ذاته لا ندري!! والأغرب أن هذا الشخص نفسه طالب (بتحرير المؤسسات الموجودة من الملكية الشخصية) فهل يقصد المؤسسة التي يعمل فيها وهي مصلحة الزراعة؟

واختار فريق آخر أن يستغل الندوة من أجل تصفية حسابات شخصية مع هذه الجهة أو تلك، حتى مديرية المسارح والموسيقى لم يتم توفيرها، متهماً إياها برفض أحد النصوص لأسباب (غير فنية) علماً أن الرفض كان لأسباب تقنية صرف كما أخبرنا د. عجاج سليم ـ مدير المسارح والموسيقى ـ . ورغم أن أحد المتكلمين قال: إن قبول الرأي الآخر من شأنه تعزيز الوحدة الوطنية، عاد وناقض نفسه عندما أراد مصادرة رأي أحد الزملاء الإعلاميين بإحدى فقرات حفل الافتتاح، وهو يعلم جيداً أن ذلك الزميل لم يوجه نقده لدبكة شعبية محددة، وإنما انتقد غياب الرؤية الفنية عن العرض الفلكلوري. ووصل البل إلى ذقون المشاركين في الندوة عندما اتهموا أنهم جاؤوا إلى المهرجان منظرين لا مسرحيين. فاین هذه الطروحات من موضوع الندوة، بل أين هي من الموضوعية والأريحية ومن قبول الرأي الآخر حتى لو اختلفنا معه؟!

• قاسيون – الحسكة

أن نشعر بالخوف والقلق الدائم على الحاضر والمستقبل عندما نتعاطى مع هذا الواقع من خلال الإسهامات المتواضعة أن نسلط المزيد من الضوء على هذا الواقع ونريد للجميع أن يتحمل مسؤوليته فكلنا مسؤولون عما يجري ولأي واحد فينا نصيبه الذي يفترض فيه أن يتحمله ويقدم ما يستطيع من الجهد بغية إنقاذ ما يمكن إنقاذه، ولعل البدوة الأساسية في ذلك هي احترام الجهود والآراء التي تسعى لمقاربة مختلفة لهذا الواقع بأبعاده المختلفة وعدم النظر إليها بهذه النظرة الربيبية والمتشككة التي تسعى للنيل منها بمعاني الانحراف والمروق، وربما انتهى إلى رميها في سلال العدمية وليس أدل على ذلك من السطور الواردة في هذه المقالة والتي لا تشكل في نظري أية قيمة للرد عليها، ولكنني إذ أوضح بعض الأمور فإنني أتوجه بأفكاري إلى شريحة عريضة من القراء، وأزعم إنني مني

أؤكد على صحة ما جاء في هذا المقال إننا نعيش في وطن يعاني من جملة تحديات على مختلف الصعد الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تشكل والحال هذه أرضية وبيئة مناسبة لشتى أشكال الخوف والقلق لأنها تمس حياتنا الفردية والجماعية (نعم أنا مدينة مسكونة بالخوف) الخوف من الفقر، والخوف من استشرء الفساد والنهب الذي يأخذ طابعا مؤسسيا والخوف من البطالة الصريحة والمنقعة، وعدم القدرة على استيعاب الحشود الكبيرة المتدفقة من قوى العمل إلى السوق، الخوف من عدم تمكني من أن أحيأ حياة لائقة وكريمة لي ولأولادي (خمسة أطفال وسادسهم رهف) ولحشود كبيرة من الشباب العاطل عن كل شيء إلا الملل والشوارع وأرتياد المقاهي وما ينجم عن ذلك من مشكلات اجتماعية وخلل في التوازنات. وإزاء كل هذه من الطبيعي

صوت..



أبي لم يفرح بي حين وُلدتُ

والا.. لماذا ليس لي صورة في المهد

أمي كذلك..

والا.. لماذا لم تُطلّ لي شعري كالبنتات

أمي التي حبلت بي، ولم تتشّهون..

والا.. لماذا ليس لي وحةٌ في الكتف، أو

على الصدر

لطلبئها في الجبين، أو على الخدّ،

لواستطعتُ

وثمرة صَبّار لو خُبِرْتُ أن تكون

ولاتكأْتُ عليها أثناء التفكير، أو أخَذَ

الصورة..

في طفولتي، أصابتنِي العين

ولم يحمني الخُرْزُ الأزرقُ، ولا الحجاب

أكثرُ من مرة أصابتنِي العين

ولم تعلم أُمي

أن الغرباء – وحدهم- من فرح بي!!..

• طارق عبد الواحد

في مهرجان القامشلي الشعري الثاني

أشياء لا يمكن أن تقولها إلا مدينة كهذه



صفح بالسلوك

• لقمان ديركي

نيالي

على الرغم من أن معظم أبناء «الشعب» لا يملكون بيوتا تأويهم وتمنحهم الاستقرار بالتالي، وبالتالي فنحن شعب غير مستقر، وعلى الرغم من أن معظم أبناء شعبنا لا يملكون السيارات كي يهجوا أو يهاجروا أو يتغربوا ويفتريوا لا فرق، وبالتالي فنحن شعب مستقر بس رغما عنا، وعلى الرغم من غياب الفروق الطبقيّة بين أبناء وبنات الشعب فالكل باستثناء طبقة صغيرة جداً نكاد لا نلمحها أندبورية وعافين التنكة، وبالتالي فنحن شعب منسجم مع بعضه البعض، وعلى الرغم من التعامل اليومي بيننا نحن أبناء الشعب من جهة، وبيننا نحن باقي الشعب مع الفئة الصغيرة التي لا نكاد نراها ولكن من طرف واحد، يعني من طرفنا، لأن شعار تلك الفئة هو: عجبك عجبك ما عجبك الله معك، بس الله معك على وين ؟!

السفارات توقفنا على الدور انتقاماً منّا لأننا لا نقف على الدور في وطننا أمام الأقران والمؤسسات الاجتماعية، والسفارات تعيد لنا جوازاتنا دون أن تعطينا الفيزا بعد لطش المئة دولار منا وإرسالها إلى المواطنين المتحضرين في الدول المتحضرة، وبذهب إلى حكومتنا لتستجير بها فتقول لنا «خرجكن بتستاهلوا كل شي عم يصير لكم .. بدكن تهاجروا يا ؟».

شبابنا يعملون ليلاً ويدرسون نهاراً، حنظلة عامل في بوب ليلى يعطيني طلي ويقول لي «أهلاً زميل» فأتساءل عن أية زمالة يتحدث، فيجيب بأنه يدرس الصحافة، وعمار الذي كان يدهن لي بيتي قال لي «مرحباً زميل» ثم اكتشفت أنه يدرس التمثيل شيئاً ويعمل دهاناً صيفاً، وكذلك يفعل وسيم زميله في الدفعة، وتعمل أريج في ناد رياضي صيفاً وتداوم في معهد التمثيل شتاءً، بينما صديقي الذي يشطف الدرج عندنا، حسن، فهو زميلي أيضاً في كلية الصحافة، وعادة ما يأتي ليشطف الدرج ونحن نتناقش في أمور «مهنة المتاعب»، وتختلط الأمور علي فأساعده في شطف الدرج لأنني أعرف أنه زميلي ولكنني أخربط أحياناً .. هل نحن زملاء في الصحافة أم في شطف الأدراج؟ بل إنني اعتقدت أثناء حديثه عن مهنة المتاعب أنه يتحدث عن مهنة شطف الأدراج !!

إلى أين سيمضي الشاب السوري ؟! الأبواب مغلقة، لا السفارات تحترمه، ولا الوطن يقدم له الدعم الكافي، ولكن يبقى أن هؤلاء الشباب سوريون ويحبون بلدهم لكثرة ما سمعوا عنها في كتاب القراءة، ولكثرة ما قرؤوا اللافتة التي تقول «لكل إنسان في العالم وطنان.. وطنه الأصلي وسورية»، ومن شدة ولعهم بهذه الفكرة، وبعد أن يسوا من كل السفارات اللثيمة، قاموا بالسؤال عن السفارة السورية في دمشق، وبالطبع فقد دلهم عمو الشرطي قائلاً: «السفارة السورية.. تالت دخلة عاليهمين» وبحثوا وبحثوا عن السفارة السورية في دمشق ولم يجدوها فجلسوا يفكرون بحزن: لكل إنسان في العالم وطنان.. وطنه الأصلي وسورية.. إلا السوري فلا وطن له.



د. هائل الطالب

وجود شخص مثله يحمل أعباء ذلك الشمال. في الختام يقدم الناقد هائل الطالب قراءة نقدية، ويصطدم بمدير الثقافة هناك الدكتور أحمد الدريس الذي يبدو ضدّ هكذا مبادرات، ودون مبررات مقبولة يضع العصي في الدواليب، أملاً منه، وهذا ما لا يخفى على ليبب، على إفشال هذا العمل.

مهرجان القامشلي الشعري يحتاج المزيد من التطوير والتنوع، لكنّ هذا لن يكون بالإمكان ما لم تقدّم وزارة الثقافة العون اللازم، وهو ما بات ملحاً وضرورياً في الدورة القادمة، وإلا فإن الجهود الفردية التي يبذلها الشباب، كما بذلوها من قبل، ستذهب أدراج الرياح.

الخارج من الشمال الشرقي، لا شكّ، سيصاب بفقدان توازن، ويذوق آلم آدم بعد خروجه من الجنة، إلا لِمَ ما أزال دائخاً حتى اللحظة؟

■ رائد وحش



أديب حسن محمد

نعرف حقيقة نتائجهم، ومن الطريف أن يبدأ الشاعر راكان حسو إلقاء بقصيدة كتحية للجمهور، ومن ثم يعلق: (كنت مجبراً على قراءتها)، ولا ندري من الذي أجبره، أهو مدير المركز الثقافي الأستاذ عبد الله الملا؟ كيف ذلك وقد عرفنا فيه رجلاً طيباً ومنفتحاً ولا يجبر أحداً على شيء؟ ربما هي حركة أشبه بلقطات الكاراتيه في الأفلام الصينية من الشاعر! ويقرأ: بنيان السلامة، وعمار الجمعة، ومحمد مصطفى الزقراق، ومروان شبيخي، وأحمد حيدر، وحيدر هذا هو الاكتشاف شاعراً وإنساناً، شخصاً ونصاً، فمن الجهة الشخصية يعيش هذا الرجل صعلة خاصة للغاية، حيث تتبختر حياته في أصقاع المدينة ملأى بالصبوات والحب والرغبة بالانعتاق والتحليق، يعود وهنا نتحدث عن الجانب الشعري. ليكتب خساراته.

كما لو أنه يجسد عناوين قصائده (كاهن القلق) و(سفير الحزن)، ولعله في كتابة ذممه المدوي، وآلم ذاته الملهب، يغفل عن شيء بالغ الخطورة، ضرورة



محمد المطرود

النقاشات حول الحداثة الشعرية، ومكابدات النص، لتحوّله إلى أغنية لفهد بلان أو لسميرة توفيق.

في السابعة مساءً نشدّ إلى المركز الثقافي لنستمع إلى القراءات الشعرية، ولك أن تذهل بحجم هذا الإقبال والتفاعل، لدرجة الوقوف أمام السؤال المحير: أما يزال الشعر ضرورياً إلى هذا الحد؟ وتستمع إلى قصائد حقيقية من طه خليل وهو يحاول تفسير حالة حبّ في قطار يسير بسرعة (٣٠٠) كم في الساعة. وإلى قيس بقصائد توغل في تلوين العالم بالأزرق، ومحوه، أيضاً، بالزرقة ذاتها. وكذلك يتواطأ المطرود وأديب حسن محمد على التشبيب بحمص، كما لو أنهما يقصفانها.

تفوت علينا قراءات عيسى الشيخ حسن وطالب هماش وأصف عبد الله، كما تحضر قراءات أخرى كنا نتمنى تفويتها.

ونتعرف في اليوم الثالث على أصوات شعراء المدينة الذين لا نعرف، أو سبق وسمعنا عنهم دون أن

من مسلسلات الموسم الرمضاني



الملك فاروق

«بانوراما لعصر الملك فاروق وما رافقه من حركات سياسية وتحولات اجتماعية وفنية» هذا ما يعرف به المخرج حاتم علي عمله الجديد الذي يروي حياة آخر ملوك مصر... وهو من تأليف ليس جابر، وبطولة تيم حسن بدور الملك، وفاء عامر (الملكة نازلي)، منة فضالي (الملكة فريدة)، مع عزت أبو عوف ومحمود الجندي.



ظل امرأة

يتعرّض شاعر وزوجته لحادث سيارة فيفقد بصره. يتوغل المسلسل في اكتشاف حياة العميان وعالمهم الخاص، والتغييرات الجهرية التي أصابت حياة هذا الشاعر. من تأليف خالد خليفة وإخراج نذير عواد، وبطولة خالد تاجا، عبد المنعم عمايري، وكاريس بشار.

نادي العشاق المرضى على

FM



ما إن مددتُ يدي إلى ذالك الراديو العتيق، حتى جاءني أنين فتاة تبكي حبيبها الخؤون، والمذمومة تعزي المراهقة المنكوبة، وتدعوها للصبر.. كان ذلك على أثر إحدى محطات الإذاعة المحلية، والبرنامج يقوم على فكرة بوح المصابين بالنكبات العاطفية، عبر الإتصال بالبرنامج على الهواء مباشرة، ليفش كل منهم خلقه وله الوقت الذي يريد مادام خط الهاتف مفتوحاً، ليبكي ويشكو ويستجدي العطف من أناس هم موظفون بأجر، وليسوا أصدقاء أو أطباء نفسيين.

آهات.. وحسرات.. وخيانات.. وقصص مصارع العشاق.. تطول وتمط، بشكل مبالغ فيه، ليكتشف المستمع كم من الحمقى في هذا العالم!

أغلب المتصلين من الفتيات اللواتي يعشن في أسر عائلي قاتل وواقع اجتماعي رديء، حيث يجدن في الاتصال نافذة بوح وحيدة، أو تكون فضاء لإطلاق عنان المخيلة بحثاً عن تعويضات نفسية في واقع مغلق.

مثل هذه البرامج الإذاعية، هي نوع من الاستئثار للمحطات FM لاستقطاب جمهور ما، في حرب التصنيفية العرقية التي تديرها عليها الفضائيات، ولكون محطات الراديو تعرف أنها حرب خاسرة لا محالة تحاول حرق ما تبقى وراءها من ذوق وقيم جمالية، على الرغم من أن شقيقتها المرئية لا تقصر في ذلك على الإطلاق..

■ سلام الزبيدي

salamlenin@yahoo.com

مختارات

الموت كموضوع للحديث ؟!

أليس الموتُ أنموذج الموضوع الذي لا حديث فيه؟ مهما تحدّثنا بمرح عن الحبّ، فالقليل يُقال حول الموت. قيل لنا كان الموتُ مختلفاً في العصور السالفة. كانَ طلق اللسان عَذْبُ المعشر، جزءاً من المجتمع والعائلة. لم يتفادوا مواجهته. إن لم يكن صديقاً مقرباً، فقد كانت علاقته بال بشرية جيدة على الأقل. طرأ تغيير جذري خلال القرنين الماضيين، صمّت الموتُ وأمرنا أن نلتزم الصمت.. وكنا سعداء بالإذعان لأمره؛ كنا في واقع الأمر نصوّن صمّتا مميتاً. لا لأننا نجهل كل شيء حوله — هذا ليس سبباً ليُطبق الشخص فهمه كما هو معروف — لا، بل لأنّه رُوح السلب السرمديّ، مُفسدُ المتع وهادمُ اللذات بما تعنيه الكلمة من معنى، ولا حيلة لنا مع شخصيات كهذه في زمننا الحاضر.

■ باتريك زوسكيند «في الحبّ والموت»



زار موقعنا بين عدددين 53.387 زائراً

زوروا موقعنا على الأنترنت: www.kassioun.org